الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : إدارة بنكية

بعنـــــوان

الإصلاحات البنكية في الجزائر

من إعداد الطالب :

❖ مباركي بلعيد

تحت إشراف الأستاذ :

عبد الرحمن نعجة العفيفي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ ..... رئيسا

الأستاذ ..... مشرفا ومقررا

الأستاذ ..... ممتحن

السنة الجامعية : 2018/2017

تشکرات

الإهداء

إهداء خاص إلى الأستاذ عبد الرحمن نعجة

على إرشاداته و توجيهاته القيمة

و إلى كل العائلة و الأصدقاء

ملخصات الدراسة

ملخصات الدراسة

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري، منذ تكوينه أثناء الحقبة الاستعمارية ومرورا بالإصلاحات التي شهدها القطاع البنكي وكذا تقييم أدائه ومواكبته للتطورات الحاصلة، وقد شملت الدراسة تحليل المفاهيم الأساسية على غرار السياسة النقدية، وتحليل تطور الكتلة النقدية وأهدافها.

الكلمات المفتاحية : الإصلاحات البنكية ، السياسة النقدية ، عرض الكتلة النقدية، الجزائر.

***Résume* :**

Cette étude visait à analyser le développement historique du système bancaire algérien, depuis sa création à l'époque coloniale et à travers les réformes observées par le secteur bancaire, ainsi que d'évaluer ses performances et de suivre les évolutions en cours, on mettre en évidence les concepts clés tel que la politique monétaire et le développement de la mass monétaire.

Les mots clés : Les Réformes Bancaires, La Politique Monétaire, La Masse Monétaire, Algérie.

Abstract :

This study aims to analyse the historical development of the Algerian Banking System since its establishment in colonial times and through the reforms observed by the banking sector, and to evaluate its performance and monitor current developments, by highlighting key concepts such as Monetary Policy and the development of the Monetary Supply.

Keywords : The Banking Reform, The Monetary Policy, The Money Supply, Algeria.

الفهرس

- **التشكرات**
- **ملخصات الدراسة**
- **المقدمة** .....(أ – د)

الفصل الأول : تطور النظام المصرفي من قبيل الاستقلال الى فترة الإصلاحات 02

تمهيد 02

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر أثناء الإستعمار..... 03

المطلب الأول : الخصائص والميزات الرئيسية..... 03

المطلب الثاني : المؤسسات المصرفية والمالية أثناء فترة الاستقلال 04

المبحث الثاني : مرحلة تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري 09

المطلب الأول : مرحلة إضفاء السيادة (62_63)..... 09

المطلب الثاني : مرحلة التأميمات (1966_1967) 11

المطلب الثالث : دوافع الإصلاح المالي وتمويل المؤسسات (70 _82) 13

المطلب الرابع : مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982_1985) 18

المبحث الثالث : تطور الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات من (1986_2000)..... 21

المطلب الأول : إصلاحات (1986_1988)..... 21

المطلب الثاني : إصلاحات النظام المصرفي 23

المطلب الثالث : أثر قانون التقدم لقرض على الجهاز المصرفي الجزائري 26

المبحث الرابع : تقييم دور الجهاز المصرفي المالي بعد الإصلاحات المصرفية.....30

المطلب الأول : الوظيفة التجارية..... 30

المطلب الثاني : تسيير القروض والخزينة 31

المطلب الثالث : تسيير الموارد البشرية ووظيفة مراقبة التسيير 32

خلاصة واستنتاجات 34-36

الفصل الثاني : نطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر..... 38

تمهيد 38

المبحث الأول : الكتلة النقدية وسيولات الاقتصاد..... 38

المطلب الأول : بعض التعاريف 38
المطلب الثاني : تطور الكتلة النقدية (1990_2000)..... 39
المطلب الثالث : تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990_2000) 49

المبحث الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر..... 56
المطلب الأول : السياسة النقدية (1962_1978) 57
المطلب الثاني : السياسة النقدية (1982_1989)..... 57
المطلب الثالث : السياسة النقدية انطلاقا من (1990)..... 58
المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990_2000)..... 59
المطلب الأول : استقرار الأسعار ومكافحة التضخم 59
المطلب الثاني : تحقيق النمو الاقتصادي 63
المطلب الثالث : مكافحة البطالة 64
المطلب الرابع : تحقيق توازن ميزان المدفوعات 68
خلاصة واستنتاجات 73-74

- **الخاتمة 76**

المراجع 78-80

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام(1990_2000)	40
02	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر بالنسب % (1998_2000)	43
03	سيولة الاقتصاد M3	48
04	هيكل توزيع الكتلة النقدية بالنسب % (1990_2000) .	53
05	معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية .	55
06	تغيرات أسعار الاستهلاك بالنسب (%) .	60
07	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالنسب (%) .	60
08	تطور القوى النشيطة	65
09	تطور وضعية ميزان المدفوعات	69

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	بنية الجهاز المصرفي المالي قبل الاستقلال	08
(02)	مراحل تحويل المشروع	16
(03)	إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر.	20
(04)	تطور الكتلة النقدية وحجم الودائع لاجل (M1 M2) خلال الفترة (1990 – 2000)	40

(05)	تطور الكتلة النقدية (M1 M2) وحجم لودائع لأجل DT خلال الفترة (2000_1990)	**41**
(06)	تطور هيكل الكتلة النقدية	**42**
(07)	تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة (2000_1990) .	**45**
(08)	تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000_1990) .	**54**
(09)	منحى تغير أسعار الاستهلاك (2000_1990) .	**60**

مقدمة عامة

1- المقدمة:

إن الجهاز المصرفي من خلال وظائفه يعتبر أحد العناصر الاقتصادية الهامة في كل الدول فهو المرآة العاكسة لكل تنمية اقتصادية، وعليه فقد طرأت على المنظومة المصرفية الجزائرية منذ الاستقلال عدة تغيرات واصلاحات هيكلية كانت تعبر في كل مرة عن التوجهات الاقتصادية والخيارات الإيديولوجية للدولة الجزائرية؛ فالبدايات الأولى كانت بوضع أسس النظام المصرفي الوطني عن طريق خلق البنك المركزي والخزينة العمومية والبنوك العمومية وغيرها؛ وهذا تماشيا مع المخططات التنموية والتي استمرت من أوساط التسعينيات ورغم الجهود التي بذلت لتطوير المنظومة المصرفية الوطنية إلى المستوى الذي يسمح لها بلعب الأدوار الأساسية في التنمية عن طريق تمويل مكونات الاقتصاد الوطني إلا أنه في الواقع هناك عمل كبير يجب فعله للرقي بالعمل المصرفي إلى المقاييس العالمية المبنية على التنافسية ، الربحية والمردودية.

ويعد اصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تطور اقتصادي؛ إذ يمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو؛ حيث تعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري، من خلال التوجه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في اطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموه، أين اعتمدت الجزائر سنة 1994م كغيرها من البلدان المتخلفة برنامجا للتثبيت أو الإستقرار الإقتصادي لمدة سنة مدعوما ببرنامج التسهيلات الموسع الفترة خلال الفترة (1995- 1998)، وذلك بعد إشتداد أزمة المديونية الخارجية حيث بلغت خدمات الدين آنذاك

مستويات حرجة في الوقت الذي شحت فيه مصادر الإقراض الأجنبية و تراجعت إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بسبب تدهور شروط التبادل الدولي وإنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وبما أن أغلب البرامج المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي (FMI) هي بالأساس ذات مرتكزات نقدية، فإن الإصلاحات النقدية والمالية تشكل حجر الزاوية فيها، أين احتلت الإصلاحات المالية والمصرفية مكان الصدارة في هذه البرامج، مع الإشارة إلى أن الجزائر باشرت جملة من الإصلاحات في هذا المجال منذ المنتصف الثاني للثمانينات بعد الإنهيار الكبير لأسعار المحروقات (1986م) والتي توجت بمنح البنك المركزي إستقلالية تامة عن وزارة المالية سنة 1990م، وأصبح بذلك مخولا لإدارة السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض (90-10) واستمرت هذه الإصلاحات بغية التحرير التدريجي للقطاع المصرفي والمالي حتى سنة 2003م، حيث تم إصدار الأمر الرئاسي رقم (03-11) الذي عدل وتمم قانون النقد والقرض، ليمثل بذلك إجراء علاجيا للنقائص المسجلة في القانون السابق، حيث قام بتعديل تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية بهدف تحقيق عدة مهام أساسية وهي:

- تدعيم صلاحيات بنك الجزائر: وذلك من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وتوسيع صلاحياته، واستقلالية اللجنة المصرفية لدعم الرقابة المصرفية.
- تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية: وذلك من خلال إثراء مضمون وشروط إعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر، فضلا عن إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والديون الخارجية، مع ضمان سهولة تداول المعلومات المالية والاستقرار المالي للبلد.
- تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية (ABEF): وذلك من خلال اعتماد هياكلها من طرف بنك الجزائر، وتدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

وقـد شملـت هـذه الإصـلاحات مختلـف الجوانـب المؤسسـاتية والتنظيميـة والتشـريعية، حيـث تسارعت خطواتها وتعمقت في نفس الوقت بشكل لافت النظر بعد تبني الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي.

2- إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية:

يقـع عـبء تنفيـذ سياسـة الاصـلاح الاقتصـادي في الجزائـر علـى مختلـف القطاعـات المكونـة للنسيج الإقتصـادي والـتي مـن بـين أهمهـا النظـام المـالي والمصـرفي الـذي أصـبح إصـلاحه بمثابـة ضـرورة حتمية سواء من حيث منهج تسييره وإدارته أو من حيث المهام المنوطة به، على غرار تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه كان يعتمد في الأساس على الجباية البترولية والإصدار النقدي والديون الخارجية مما ساهم في إبراز اختلالات نقدية داخلية وخارجية أثرت على الاستقرار الاقتصادي والنقدي؛ ومن هنا يمكن صياغة إشكالية البحث في سؤال أساسي هو:

ما هي الملامح الأساسية لإصلاح النظام المصرفي الجزائري وما مدى تأثيرها على تحقيق الإستقرار الاقتصادي ؟

ومن خلال الإشكالية نطرح بعض التساؤلات التالية:

- ما هي مميزات النظام المصرفي الجزائري وما هي أهم الملابسات والعراقيل التي اكتنفت مراحل تكوينه؟
- كيف كانت الإصلاحات المصرفية التي أجريت النظام وهل أدت إلى تحسين أدائه؟
- ما هو الدور الجديد الذي أصبحت السلطة النقدية تتولاه بعد الإصلاحات وما مدى فعاليته في فرض الرقابة على المصارف القانونية للتحسين من خدماته وتسييرها ؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- ارتبط منهج الإصلاح المصرفي في الجزائر بمتطلبات المنهج الاقتصادي المتبع في أفكاره وفلسفته.

- لم تؤثر عمليات الإصلاح التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري بشكل كبير وواضح على تحقيق مستويات الإستقرار الإقتصادي.

4- منهج الدراسة :

اعتمدت في هذا المجال على المنهجين : المنهج الوصفي، المنهج التاريخي والتحليلي، فالمنهج الوصفي يخص مدى تطبيق الإصلاحات والمنهج التحليلي استخدمته للمقارنة ولتوضيح مستدلا بجداول إحصائية.

5- **أهمية البحث** :

تتجلى أهمية بحثنا من خلال الدعوات الحديثة للمختصين والزامية الى ضرورة اصلاح المنظومة البنكية وحتمية الانتقال والرفع من أداء البنوك ومسايرتها للبنوك العالمية ، وكذلك دراسة السياسة النقدية نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم .

6- أهداف البحث : تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ. التعرف على أهم الإصلاحات والقوانين التي جاءت لإصلاح السياسة النقدية في الجزائر.

ب. البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي وبيان دور الدولة في ذلك.

7- **الدراسات السابقة:** لعل من بين أهم الدراسات باللغتين العربية والأجنبية، التي تتداخل مع دراستنا نذكر منها ما يلي:

أولا- الدراسات العربية:

1- دراسة **بطاهر علي** (2006) بعنوان:" **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** "، أصل هذه الدراسة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ضمن تخصص التحليل الاقتصادي بجامعة الجزائر، وقد خلص الباحث إلى أن إصلاح المنظومة المالية والمصرفية ضرورة حتمية لنجاح الاستقرار الاقتصادي، وذلك نظرا لاستمرار وجود تشوهات كبيرة في الاقتصاد الوطني مما يدفع بالبنوك إلى عدم تخصيص مواردها المالية بناء على معيار الجدارة الائتمانية.

2- دراسة **عايشي كمال** (2006) بعنوان:" **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية** "، أصل هذه الدراسة مقال نشر في مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة محمد خيضر ببسكرة في عددها العاشر (10)، وقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الإصلاحات المصرفية وكذلك تحليل السياسة الاقتصادية في الجزائر، والتي في ضوئها يمكن إجراء تعديلات جذرية على القطاع المالي حتى يتسنى رفع كفاءته الاقتصادية وزيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة، حتى يتمكن القطاع المصرفي الجزائري من مواجهة التحديات ضمن توجهات العولمة.

3- دراسة **عبد الرزاق حبار** (2013)، بعنوان:" **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري** "، أصل هذه الدراسة مقال نشر في مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد (09)، حيث هدف الباحث من خلالها إلى إبراز الأهمية التي يكتسبها تحليل تطور مؤشرات الأداء ومسار مشاريع الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري لاقتراح منهج إصلاحي كفيل بالرفع من مستويات الأداء المصرفي، لاسيما في الأوضاع الراهنة وبيان تحقيق ذلك تعتمد على قدراتها الذاتية إضافة إلى سياسات إصلاحية عامة تمس القطاع المصرفي تسمح بتوفير المناخ والظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وفي هذا السياق وضعت البنوك الجزائرية من أولوياتها تحقيق مستويات عليا لأدائها المصرفي وهذا بالرغم من محدودية نشاطها وصغر حجمها إضافة إلى ارتباطها بمشاريع إصلاح القطاع المصرفي الجزائري بما يحمل من منهج وسياسات وتوجهات فكرية وفلسفية، وهذا دون أن تتوافق بالضرورة مع حاجياتها ورؤاها الخاصة.

4- دراسة **سليمان ناصر** و **آدم حديدي** (2015)، بعنوان:" **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟** "، أصل هذه الدراسة مقال نشر في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد الثاني (02)، حيث استهدف فيها الباحثان تحليل وتحديد النقائص التي يعاني منها النظام المصرفي الجزائري والتي أثرت سلبًا على مستوى أدائه، على غرار انخفاض جودة الخدمة المصرفية المقدمة مثل التأخر في استعمال وسائل الدفع الحديثة وتطبيق الصيرفة الإلكترونية، التأخر في مواكبة المعايير الاحترازية العالمية خاصة منها معايير بازل، التركيز على تمويل

التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة وغيرها. وقد خلص البحث إلى أن هذه الإصلاحات هي من صميم مهام البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر)، بصفته المسؤول الأول عن الرقابة على البنوك، إضافة إلى كونه المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ثانيا– الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (Bouadam Kamel & Meliani Hakim, 2005) بعنوان:" **ما هي الرؤى الإستراتيجية للإصلاح المصرفي في الجزائر؟** "،[1] وأصل هذه الدراسة مقال باللغة الفرنسية، وقد نشر بمجلة الإجراءات للعلوم الانسانية في عددها (07)، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن النظام البنكي الجزائري يتميز بتركيزه في مجموعة معينة من البنوك العمومية المراقبة من طرف الدولة، وعلى الرغم من فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص ومحاولات إصلاح النظام البنكي بمنح البنوك استقلالية التسيير منذ سنة 1988م، إلا أن النتائج كانت محدودة جدا بسبب انشغال البنوك بمعالجة النزاعات مع الخزينة العمومية على حساب تطوير نشاطها وترقية نجاعتها التسييرية. وقد سادت البنوك خلال التسعينات نظرتان إستراتجيتان، الأولى تطرح فكرة الخصخصة والثانية تؤكد على التطهير المالي أولا؛ وأمام هذين الطرحين يبقى النظام البنكي يواجه تحديات كبرى ويقبل أكثر فأكثر على سوق تنافسية، الأمر الذي يتطلب تغييرا جذريا يحقق فعلا الاستقلالية المالية والتسييرية.

2- دراسة (**Mustapha Baba–Ahmed, 2007**) بعنوان:" **القطاع المالي في الجزائر: إصلاح لم يكتمل** "،[2] وأصل هذه الدراسة مقال باللغة الفرنسية، وقد نشر بمجلة المالية والملكية المشتركة في مجلدها الثالث (03) العدد (28–29)، حيث هدف الباحث إلى تحليل مدى

[1] : Bouadam Kamel & Meliani Hakim. (2005), **Quelles Visions Stratégiques pour la Réforme Bancaire en Algérie** *Revue des Sciences Humaines- Université- Mohamed Khider Biskra*, N 7 (2005), pp: 39 – 56.

[2] : Mustapha Baba-Ahmed. (2007), **LE Secteur Financier En Algérie : Une Reforme Inachevée**, *Finance & Bien Commun 2007/3 (N° 28-29),* pp : 130-138.

توقع إعادة تأهيل الصناعة المصرفية ، فيما يتعلق بالأعمال الأساسية للبنوك العامة في الجزائر، لاسيما إذا تعلق الأمر بنقص الشفافية الإفصاح، ذلك لأن تصميم وإنشاء القطاع المصرفي الوطني قد جاء لخدمة وتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، وقد تركت هذه الخاصية بصماتها على الرغم من الإصلاحات المتنوعة في تنظيم الاقتصاد.

3- دراسة (**Estelle Brack, 2008**)، بعنوان:" **يجب على الجزائر مواجهة التحدي المصرفي لمواصلة نموها** "،[1] وأصل هذه الدراسة مقال باللغة الفرنسية، وقد نشر بمجلة الاستراتيجية البنكية في عددها (265)، حيث أكدت الباحثة مدى استعداد الحكومة الجزائرية لتحديث القطاع المصرفي والمالي لسنوات عديدة؛ حيث أعادت تشكيل العديد من الإصلاحات المصرفية والأسواق المالية؛ وخلصت الدراسة إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى بعض الآخر اليوم لأن أزمة الرعن العقاري لسنة 2008م، قد أضعفت اقتصادات البلدان التي تعتمد على مواردها النفطية.

4- دراسة (**HENNI Amina, 2016**)، بعنوان:" **محددات كفاءة البنوك في الجزائر من 2004 إلى 2013** "،[2] وأصل هذه الدراسة مقال باللغة الفرنسية، وقد نشر بمجلة دفاتر (Les Cahiers du MECAS) في عددها (13)، حيث هدفت اهذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك الجزائرية (الخارجية العامة والخاصة) خلال الفترة (2004-2013)، وذلك باستخدام طريقة اللا معلمية (Nonparametric Method) لتحديد العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على هذه الكفاءة من خلال استخدام انحدار توبيت (Tobit Regression). أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك في الجزائر بشكل عام حققت تطوراً مواتياً لدرجة الكفاءة خلال الفترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، من الواضح من خلال قراءة هذه النتائج أن سيولة البنك وحجمه وتطور المجال المالي الذي يعمل فيه لهما تأثير إيجابي على الكفاءة المصرفية بشكل عام. أوصت الباحثة بضرورة الاستمرار في عملية إصلاح القطاع المصرفي.

[1] : Estelle Brack. (2008), **L'Algérie doit relever le défi bancaire pour poursuivre sa croissance**, *Banque Stratégie n° 265, Décembre 2008*, pp: 04 – 06.
[2] : HENNI Amina. (2016), **Les déterminants de l'efficience des banques en Algérie de 2004 à 2013**, *Les Cahiers du MECAS,.N° 13/ Juin 2016*, pp: 251 – 268.

8- هيكل البحث:

محاولة منا للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الأهداف المرجوة منه وتحليل النتائج المتوصل إليها، إرتأينا أن نقسم هذا البحث إلى مقدمة وفصلين أساسيين وخاتمة، بحيث تناولنا في الأول منهما تحليل تطور النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، وذلك من خلال أربعة مباحث اشتملت على إعطاء لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر أثناء الإستعمار، ومن ثم تحليل مرحلة تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري، وتطور الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات من (1986_2000)، لنختم هذا الفصل بتقييم دور الجهاز المصرفي المالي بعد الإصلاحات المصرفية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه إلى تحليل تطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر، وذلك عن طريق ثلاثة مباحث رئيسية، بدءً تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في السوق النقدي الجزائري، مرورا بدراسة تطور السياسة النقدية في الجزائر ووصولا إلى تحليل أهم أهدافها على غرار استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، تحقيق النمو الاقتصادي، مكافحة البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

تطور النظام المصرفي من قبيل الاستقلال الى فترة الإصلاحات

تمهيد:

لا يمكن معرفة السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد الجزائري بدون معرفة الهيئات والمؤسسات التي تكون محل عمل أدوات السياسة النقدية ، ولذلك فقد خصصنا هذا الفصل لمعرفة تطور الجهاز المصرفي أثناء الاحتلال حتى إلى فترة الإصلاحات الجديدة التي مسته ، وذلك من خلال المبحث الأول الذي نتناول فيه لمحة تاريخية عن الجهاز المصرفي قبل الاستقلال، وفي المبحث الثاني نتعرض إلى مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال والتطورات التي لحقته، و أما المبحث الثالث فسنخصصه إلى الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي وخاصة ابتداء من سنة 86 إلى سنة 1990 وما بعدها . و أما المبحث الرابع خصص لتقييم دور الجهاز البنكي بعد الإصلاحات.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر أثناء الاحتلال[1]:

في هذا المبحث نقدم لمحة تاريخية عن النظام المصـــرفي في الجزائر أثناء فترة الاحتلال وذلك من خلال المطلب الأول الذي نتناول فيه الخصائص الرئيسية التي ميزت تلك الفترة، والمؤسسات المصرفية والمالية المتواجدة آنذاك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الخصائص والمميزات الرئيسية.

تأثرت الجزائر ككل بلد محتل بالجانب الاســتعماري في اقتصــادها الذي كان يتميز بالازدواجية، حيث ينقسم إلى قطاع عصري وآخر تقليدي، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج ، وكل ما ينتج يسوق نحو الخارج وخاصــة فرنســا، وهذه الثنائية في الاقتصــاد الجزائري ألقت بظلالها على القطاع المصــرفي والمالي حيث كانت هناك شبكتان للتمويل.

* شبكة متطورة : تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج التي كانت متمركزة في المدن الكبرى والموانئ.

* شبكة أقل تطورا: تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي والحرفي.

([1]) يراجع في هذا المجال:

- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992، ص ص 48، 49.
- عبد الرحمن بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي ، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989.
- PICAR , E, la monnaie et le crédit en Algerie depuis 1830, Alger ed, jales, carbond, Alger, 1930.
- MAUGER ? R La banque de L'Algérie a cent ans, juilletoctisne 1961.
- Ben Malek Riad, La Reforme du secteur bancaire en Algérie, memoire de maitrise sciences écomomiques, Université Toutouse I998-99.

ولهذا فإن القطاع المصرفي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية,والمؤسسات التي تنشط في ميدان التمويل كانت تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى, ويتشكل الجزء الأكبر من فروع ووكالات للبنوك الفرنسية الكبيرة. وكذلك شبكة البنوك الشعبية، إلاّ أنه يمكن الإشارة إلى خصوصية محلية تتعلق بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي أين نجد هياكل من نوع التعاضدي أو التعاوني (SACAM, SAP).ويقدم هذا القطاع أساسا الدعم المالي للقطاع المسمى "الحديث" من الاقتصاد الإنتاج الفلاحي للاستغلال ، التجارة بالجملة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما القطاع المسمى تقليدي فهو بصفة رئيسية الفلاحي والحرفي، الذي يضم الجزء الأكبر من السكان الذي كان مستثنى من الدائرة المصرفية.

المطلب الثاني: المؤسسات المصرفية والمالية في أثناء فترة الاحتلال.

يتكون القطاع المصرفي في هذه الفترة أساسا من بنك الجزائر والبنوك التجارية والبنوك الشعبية وهياكل خاصة بالقرض الفلاحي وصندوق المعدات والتنمية الجزائرية (CEDA).

1 – بنك الجزائر: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير, وتم تأميم هذا البنك سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحيد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك .

وتم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (CAC) بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، لأن النظام كان كله تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا.

2- البنوك التجارية: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي:

اسم البنك بالعربية	اسم البنك بالفرنسية	اختصار اسم البنك
القرض العقاري للجزائر وتونس	CREDIT FONCIER ALGERO-TUNISIEN	C F A T
القرض الصناعي والتجاري	CREDIT INDUSTRIEL ET COMMERCIAL	C I C
البنك الوطني للتجارة والصناعة	BANQUE NATIONAL DU COMMERCE ET DE L'INDUSTRIE	B N C I A
القرض الليوني	CREDIT LYONNAIS	C L
الصندوق الجزائري للقرض والبنك	CAISSE ALGERIENNE DU CREDIT ET BANQUE	C A C B
الشركة العامة	SOCIETE GENERAL	S G
شركة مرسيليا للقرض	SOCIETE MARSAILLAISE DU CREDIT	S M C
بنك بركليز المحدود	BANQUE BARCKLAYS LIMITE	B B L
قرض الشمال	CREDIT DU NORD	C N

3 – بنوك الأعمال: وتضم:

اسم البنك بالعربية	اسم البنك بالفرنسية	اختصار اسم البنك
البنك الصناعي لشمال إفريقيا	BANQUE INDUSTRIEL AFRIQUE DU NORD	B I A N
وورمز و أصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر و البحر المتوسط	BANQUE INDUSTRIEL D'ALGERIE ET DU MEDITERANNE	B I A M
بنك باريس و الأراضي المنخفضة	BANQUE DE PARIS ET DU PAYS BAS	B P P B

4 – المؤسسات التعاضدية : وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P)، من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية,أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي (C.A.C.A.M) التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي

5 – المؤسسات العامة وشبه العامة: وتخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع والأمانات (C.D.C)، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (B.F.C.E)، والصندوق الوطني للمناقصات العامة (C.N.M.E).أما المؤسسات المحلية: فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر (C.E.D.A) والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري CAD ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية BAD والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها لبرامج التنمية وأنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة.

6 – الشبكة التقليدية: وتهتم بتمويل القطاع التقليدي، ويوجد نوعان من المؤسسات:

الفئة الأولى تهتم بتمويل بالقطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.

اسم البنك بالعربية	اسم البنك بالفرنسية	اختصار اسم البنك
القرض الفلاحي	CREDIT AGRICOLE	C A
القرض البلدي	CREDIT COMMUNAL	C C

يراجع في هذا المجال :

شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992

MAUGUER : LA BANQUE DE L'ALGERIE DEPUIS 1830 ALGER D JALES CARBOND ALGER 1930

عبد الرحمن بلحفصي : محاضرات في الاقتصاد المصرفي محاضرات غير منشورة جامعة سطيف 1989

BENMALEK RYAD : LA REFORME DU SECTEUR BANCAIRE EN ALGERIE MEMOIRE DE MAITRISE SCIENCE ECONOMIQUE UNIVERSITE DE TOULOUSE 1998/1999

شكل رقم (01) : بنية الجهاز المصرفي المالي قبل الاستقلال.

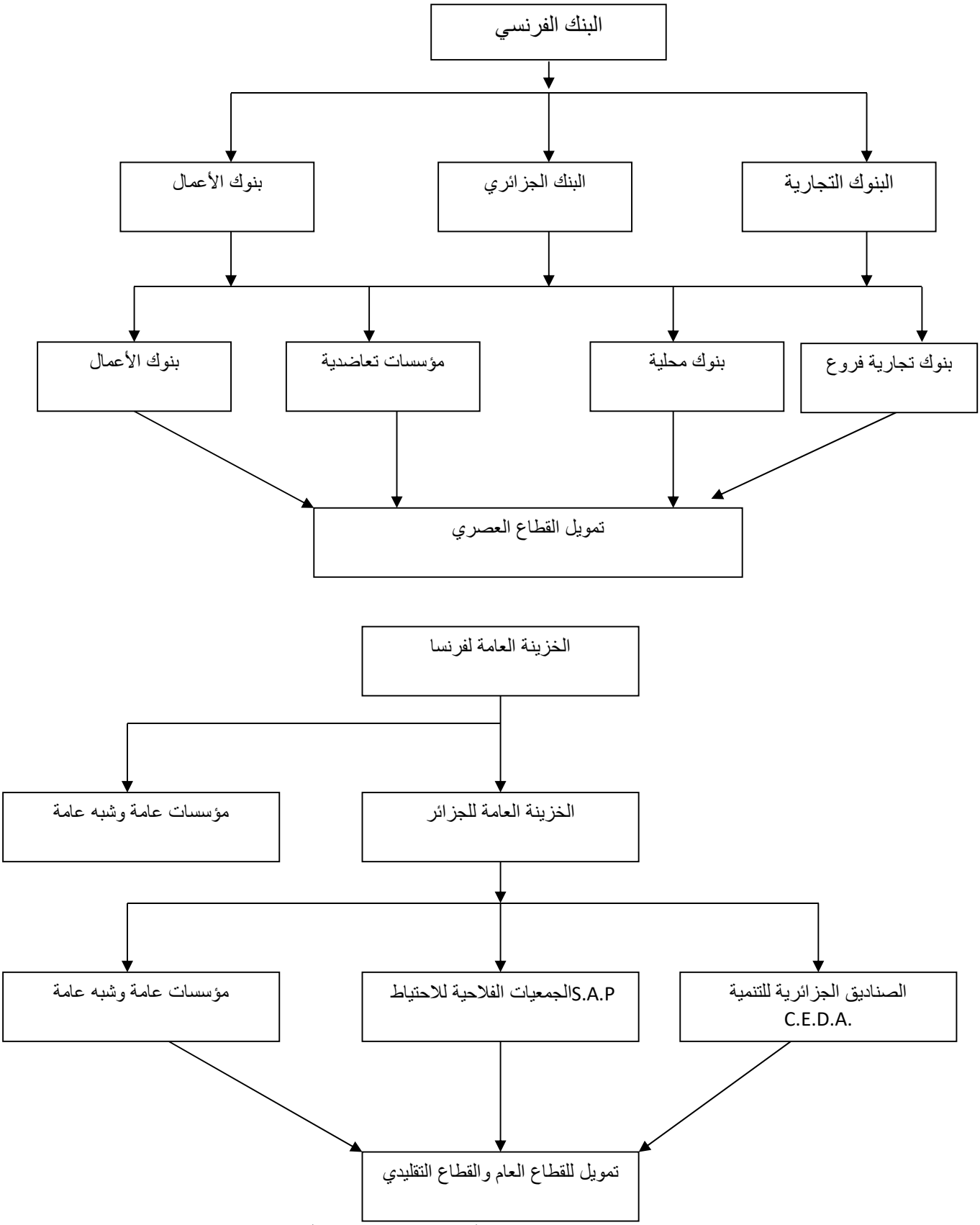

المصدر: عبد الرحمن بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق

المبحث الثاني: مرحلة تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري (62- 85):

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الإستقلال في 1962 وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذا التاريخ، وإنطلاقا من 1970 تم إضفاء على طريقة تنظيم وسير هذا النظام طابع الاختيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية مثل، التأميمات، زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع الخاص، تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات المركزية والتصنيع السريع، ويمكن أن نميز من ناحية تأسيس وتكوين النظام المصرفي والمالي عموما ثلاث محطات أو مراحل كبرى ولذلك نتعرض في المطلب الأول: إلى مرحلة إضفاء السيادة (62-63) وفي المطلب الثاني:مرحلة التأميم (66- 67)، أما المطلب الثالث يخصص لمرحلة الإصلاح المالي (71-82)، وفي المطلب الرابع نتناول فيه مرحلة إعادة هيكلة البنوك(84- 85)

المطلب الأول: مرحلة إضفاء السيادة (62-63).

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى وتم إنشاء ثلاث مؤسسات رئيسية : الخزينة، البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

1 – الخزينة[1]:

نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة ,وقامت

(1) Ben malek Raid, Opcit, P13. La reforme du secteur bancaire en Algérie mémoire de maitrise science économique université de toulouse 1998/1999

الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" للخزينة وخاصة عند تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966- 1967) وإرادة إدماجها في الدائرة الاقتصادية سنة1971.

2 – البنك المركزي الجزائري[1]:

إن أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62- 144 بتاريخ 1962/12/13 حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية ، وتوجيه ومراقبة القرض ، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف ،كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 1964/04/10 تحت اسم "الدينار الجزائري" وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك إلاّ أنه بالنظر إلى الخزينة ، فإن البنك المركزي قد كلف بشكل استثنائي ومرحلي (63- 64) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات ، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية ، ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع.

3– الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) [2]:

أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963, وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة, ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلاّ قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال ، ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل ، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.

4– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):

أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227- 64 في أوت 1964 من مهامها تجميع ادخار العائلات وتمويل احتياجاتها للسلع المعمرة وخاصة السكن. وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في

(1) Journal Officiel de la République Algérienne, 28 dec. 1962.

(2) Ammour Benhalima, Le système bancaire Algérien, texte et réalité, ed. Dahleb 97 P 56.

السابق, و وجه نشاطها فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز.

المطلب الثاني: مرحلة التأميمات (1966– 1967):

تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أعطت ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت "بنوك أولية" وهي:

1 – البنك الوطني الجزائري (BNA): أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية ,وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي(CFAT) والقرض الصناعي والتجاري (CIC)

ويعبر تأسيس هذا البنك عن رغبة وإرادة استقلال السلطات السياسية والاقتصادية الجزائرية ويمكن تلخيص وظائفه فيما يلي [1]:

– تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.

– منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982، سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– إقراض المنشآت الصناعية العامة.

– خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

– حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج.

(1) شاكر القزويني، مرجع سابق، ص59. : محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية

2 – القرض الشعبي الجزائري (CPA):

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد استرجع أصـــول البنك الشـــعبي، وإعادة الأنشـــطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية(B.R.C.P, B.P.C.I.O , M.P.C.IC, B.P.C.H) وهي الصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة ، السياحة، الفنادق، الصـــيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع ، التســـويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط, ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ولكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض, بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

3 – البنك الخارجي الجزائري: (B.E.A):

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67- 204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول المؤسسات الشركة العامة (SG) والقرض الليوني (C.L) ومؤسسات أخرى ويقوم بالمهام النالية:

* إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب ، كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية.

* إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.

* منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص.

* يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل

* إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وأما التخصـــص الأصـــلي للبنك الخارجي فهو التحكم في عمليات التجارة الخارجية ويمثل الدولة على المستوى الدولي. ويضمن تمويل المؤسسات الموطنة على مستوى شبابيكه وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

يمكن اعتبار هذه المرحلة بأنها إتمام جزأرة الهياكل المالية والمصرفية, حيث تم تأميم كل البنوك والمؤسسات المالية ، وحسب طريقة التخصص المقدرة في القوانين الأولية لهذه البنوك الثلاثة سوف لا تجد طريقها للتطبيق حرفيا في الواقع ، لأن هذه البنوك تمارس نفس الصلاحيات من ناحية العلاقات مع الخارج وكذلك من ناحية القروض للمؤسسات الصناعية والتجارية، وهاتين الناحيتين سوف تقسم بين البنوك الثلاثة شيئا فشيئا نظرا لإنشائها على أساس معايير الانتماء للقطاع أو الفرع و التوازن المالي.وبالمقابل تبقى البنوك متخصصة في تمويل أنشطة لقطاعين معينين,البنك الوطني الجزائري (B.N.A) لتمويل القطاع الفلاحي. والقرض الشعبي الجزائري (C.P.A) لتمويل المؤسسات والأشغال العمومية.

المطلب الثالث: دوافع الإصلاح المالي وتمويل المؤسسات (70– 82):

استنادا للفترة السابقة اتضح أن هناك عدة نقائص في عملية التمويل واتّخذت السلطات النقدية عدة إجراءات مالية ابتداء من سنة 1969 بهدف إعادة النظر في دور الوساطة المالية بالجزائر وفي هذا المطلب سنتعرض للنقائص التي دفعت إلى الإصلاح المالي والمبادئ التي قام عليها هذا الإصلاح المالي في بداية السبعينات.

1– غياب قانون مصرفي عضوي: لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1970 – وتتطبق على الفترة اللاحقة حتى إلى سنة 1986– أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية, ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة وعدم انسجام في القانون التشريعي، وهو ما أنعكس على الجانب التطبيقي .

2 – وجود نزاعات: لقد حدثت عدة تناقضات ونزاعات وكانت على مستويين.

أ – على مستوى السلطات النقدية: تعود إلى أن القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزراة المالية ، وكانت وزارة المالية تضم هيئتين هما مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، حيث كان هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما.

ب – على مستوى البنوك الأولية: تحدث النزاعات بين البنوك الأولية فيما بينها بسبب جمع الودائع، ومنح القروض، ولم يحترم مبدأ التخصصات لكل بنك ، وبالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق, بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبابيك المصرفية عبر القطر، فالبنك الوطني الجزائري كان يحوز على أكبر قدر من الشبابيك المصرفية، وهذا ما يسمح له أن يجذب أكبر حجم ممكن من الودائع، ويغطي أكبر حجم

من القروض، أي كان يجمع 30% من الودائع ويقدم 65%من القروض، ويشمل قطاعات ليست من تخصصه المالي.

3-التدخل المباشر للوساطة المالية: كانت الوساطة المالية تتميز بالتدخل المباشر في التمويل الاقتصادي ، وكانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة ، وكانت تمنح القروض لتمويل الاستثمار، أما البنوك فكانت عملياتها الإقراضية خاصة بقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها ولكنها توظف في مجالات محصورة.

ثانيا: أسس ومبادئ السياسة التمويلية:

كان الإصلاح المالي الذي شرع فيه في بداية السبعينيات يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية، وإعادة النظر في قنوات التمويل ، ولم يهتم بالجانب الهيكلي، وظلت بنية الجهاز المصرفي على حالها، ويتمثل هذا الإصلاح المالي في اتخاذ عدة إجراءات وقوانين أطلق عليها التخطيط المالي وأرتكز هذا التخطيط على عدة أسس ومبادئ هي:

1 – مبدأ مركزية الموارد المالية: اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزينة الدولة والبنوك التجارية للاستعمال الأمثل لها. وكانت الخزينة تقوم بجمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية (بترولية وغير بترولية). بالإضافة إلى ذلك كانت الخزينة تجبر المؤسسات العامة على أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة، كما أن المؤسسات العامة تضع فائضها المالي باسمها الخاص في الخزينة العامة، حيث يمنع التمويل الذاتي في المؤسسات العامة، وبما أن البنوك التجارية هي بنوك عامة فإن الدولة هي التي تقوم بتوزيع الموارد المالية على البنوك التي قامت بجمعها.

2 – التوزيع المخطط للائتمان: يحدد نظام التخطيط الأهداف الحقيقية ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبينة في الخطة. فحاولت السلطات تنظيم الوساطة المالية عن طريق تخطيط وتوزيع الائتمان، فحددت مهام البنوك، ومهام الخزينة، وعملية الوساطة المالية أسندت إلى البنوك، وقسمت الاستثمارات إلى مجموعتين:

أ – الاستثمارات العامة.

ب – الاستثمارات المنتجة.

فالاستثمارات العامة هي استثمارات تتعلق بالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة ضمن ميزانيتها العامة في حساب التجهيز ويتم تمويلها من طرف الخزينة العامة للدولة. أما في الاستثمارات المنتجة تتدخل الخزينة بصفة غير مباشرة فإذا كانت طويلة الأجل يتم تمولها على حساب موارد الخزينة، أما إذا كانت الاستثمارات متوسطة أو قصيرة الأجل، فيتم تمويلها عن طريق البنوك. فالوساطة المالية بالمفهوم الضيق أسندت للبنوك، أما بالمفهوم الواسع فإن الخزينة العامة تشارك البنوك في عمليات الوساطة، إضافة إلى أن البنوك تتولى منح قروض قصيرة الأجل على حساب مواردها الخاصة، كما يضاف إلى ذلك تخصص البنوك حسب القطاعات, فكل بنك يمول قطاعات محددة وهو ملزم قانونيا باحترام هذا التخصص، ويتم توزيع الموارد بتحديد الخطة لأهداف معينة، وبالموازاة تحدد أيضا خطة مالية أي توجيه الموارد المالية المتاحة لها لإنجاز هذه الأهداف وخاصة أن هذا التخطيط يصادف انطلاق المخطط الرباعي الأول (70- 73) والذي حددت له 30 مليار دينار جزائري وانطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط بإنشاء كتابة دولة للتخطيط[1].

3 – مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: يتعلق هذا المبدأ بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل اعتمادات وقروض حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة وأسندت وظيفة المراقبة للبنوك لأنها تمثل همزة وصل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وبين المؤسسات العامة من جهة أخرى، فالبنوك تتمتع بموقع إستراتيجي لمراقبة استعمال الموارد المالية لأنها تعتبر القناة التي تمر عبرها الأموال الممنوحة للمؤسسات لإنجاز المشاريع, وألزمت البنوك بتقديم محاضر تتضمن استعمالات المؤسسات العامة للأموال سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية ، والاعتمادات تستعمل على أقساط مبينة في وثائق تقدم للبنك المركزي ووزارة المالية.

ثالثا: آليات السياسة التمويلية قبل استقلالية المؤسسات:

تعد هذه الآليات توجيهات أساسية فرضت على البنوك وعلى المؤسسات التي نصت على التوطين المصرفي الواحد للمؤسسة، منع التمويل الذاتي لاستثمارات المؤسسة، منع القرض بين المؤسسات.

1– التوطين المصرفي الواحد: إن قانون المالية 1970 يكرس مبدأ البنك الوحيد " Monobanque" ويعمل على إجبار المؤسسات لتركيز حساباتها وعملياتها المصرفية على مستوى بنك واحد ، وكل مؤسسة عامة

(1) الجزائر، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1989، ص65. المؤلف رشيد بن يوب

ملزمة على أن تتعامل مع مصرف واحد وواحد فقط، ويسمح لها أن تفتح حسابين ، حساب خاص بدورة استغلال، وحساب خاص بعمليات الاستثمار ويمنع التداخل بين الحسابين، وهذا لتدعيم مبدأ الرقابة.

أ – عمليات حساب الاستثمارات: يتم تمويل المشروع عبر عدة مراحل منها البداية التقنية للمشروع من قبل المؤسسات ثم يقدم إلى الوزارة الوصية وتسمى هذه المرحلة مرحلة التسجيل والنضج، ويقدم إلى وزارة التخطيط كما في الشكل التالي :

شكل رقم (02) مراحل تمويل المشروع

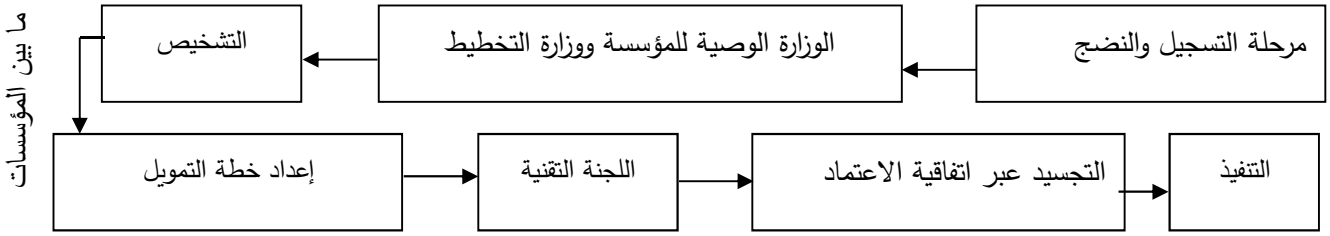

المصدر: عبد الرحمان بلحفصي، مرجع سابق

الدكتور عبد الرحمن بلحفصي : محاضرات في الاقتصاد المصرفي – محاضرات بمنشور جامعة سطيف 1989

ب – عمليات حســـاب دورة الاســـتغلال: في هذه العمليات هناك مرونة ، فالبنك يقوم بتمويل كل العمليات قصيرة الأجل من حساب أمواله الخاصة ، ولكن رغم هذا فالمؤسسة مجبرة على تقديم خطة تمويل سنوية للمصرف قبل تاريخ 30 ســـبتمبر ، وللبنك الحق في إعادة النظر في هذه الخطة التمويلية، ويتحمل البنك مســـؤولية تمويل العمليات المبينة في الخطة السنوية والموافقة عليها ، وتسجل في حساب خاص هو حساب الاستغلال والمؤسسات مجبرة على التعامل بالشـــيك انطلاقا من مبلغ محدد في كل عملياتها التي تفوق 1000دج [1]، ويهدف هذا إلى زيادة خزينة البنوك، وتطوير استعمال النقود الكتابية في المعاملات، وهناك نوعان من الرقابة.

– رقابة على العمليات اليومية: وتسمى رقابة جارية وتتم من خلال مراقبة العمليات المسجلة في الحساب الجاري.

– رقابة أخرى من خلال الوثائق المحاسبية الختامية للمؤسسة.

2– منع التمويل الذاتي للاستثمارات:

لا تستطيع المؤسسات الاستثمار بدون ترخيص مسبق من وزارة التخطيط وتشمل حتى الاستثمار من أجل التوسع أو تجديد وسائل الإنتاج، وظل هذا الإجراء إلى غاية 1976, ولم يسمح للمؤسسات بتموميل مشاريعها ذاتيا ، وهي مجبرة على التمويل من البنك، وهذا المبدأ عزز بمبدأ آخر هو منع الإقراض لمؤسسة أخرى ، كما لا يسمح لبنكين أن يمولا مؤسسة، وهذا المبدأ يكرس مبدأ مركزية الموارد المالية بهدف توفيرها لإنجاز فرص الاستثمارات المخططة.

3– تخصص البنوك:

إن تخصص البنوك هو نتيجة توجه لتوطين الحسابات والعمليات المصرفية للمؤسسة لدى بنك وحيد وهو أيضا نتيجة لسياسة التخصص لوزارة المالية، تخصص المؤسسات العمومية لنفس القطاع أو التخصص الاقتصادي لدى بنك واحد.

([1]) قانون المالية لسنة 1971 الذي يجبر المؤسسات بأن تتم مجموع مدفوعاتها بتحريك حساباتها المصرفية

المطلب الرابع: مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982 – 1985):

إن إعادة هيكلة البنوك التي قامت بها السلطات انطلاقا من سنة 1982 لمجموع مؤسسات القطاع العام (الصناعة، النقل، التجارة، السياحة، البناء والأشغال العمومية...الخ) نتج عنها مصرفان جديدان هما:

1 – بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) :

تم إنشاؤه في 16 مارس 1982،وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا، حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك ،كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:

1 – تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

2 – تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل:

أ – هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

ب– الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

ج– الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.

د– هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها.

2 – بنك التنمية المحلية: (B.D.L)(1):

يعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أنشأ في 30 أفريل 1985[1] حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري ، وكما أنه ورث الأربعين (40) مقرا لاستغلال القرض الشعبي الجزائري موزعة عبر الوطن.

(1) Decret N° 85-85- JORA, N° 19 du 01/05/1985.

يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات:

نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص ويتلخص نشاطه المصرفي فيما يلي :

- جمع أموال التوفير الوطني.
- توزيع القروض على القطاعات العامة والخاصة.
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية.

أما نشـــاطه المتخصـــص فهو المســـاهمة في التنمية الإقتصـــادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم تمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات ،كما تمول الاستثمارات الإنتاجية المخططة للجماعات المحلية.كما يمارس بنك التنمية المحلية احتكار عمليات الإقراض بالرهن والذي كان يمارس من قبل " صناديق قروض البلديات".

وعليه فإنه بعد عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي ، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من :

- بنك مركزي الذي حافظ على وظائفه العامة.
- بنك الإستثمارات (البنك الجزائري للتنمية).
- ثلاث بنوك أولية وهي (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) تقوم بتمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتقوم بتمويل القطاع الفلاحي الذي كان من اختصاص البنك الوطني الجزائري.
- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يلعب دور بنك السكن.

إن عمليات تمويل القطاع الخاص يمكن أن تقوم بها البنوك الأولية الثلاثة (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) بدون أي اختصاص.والشكل التالي يوضح إعادة هيكلة نظام البنوك في الجزائر.

شكل رقم (03) إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر

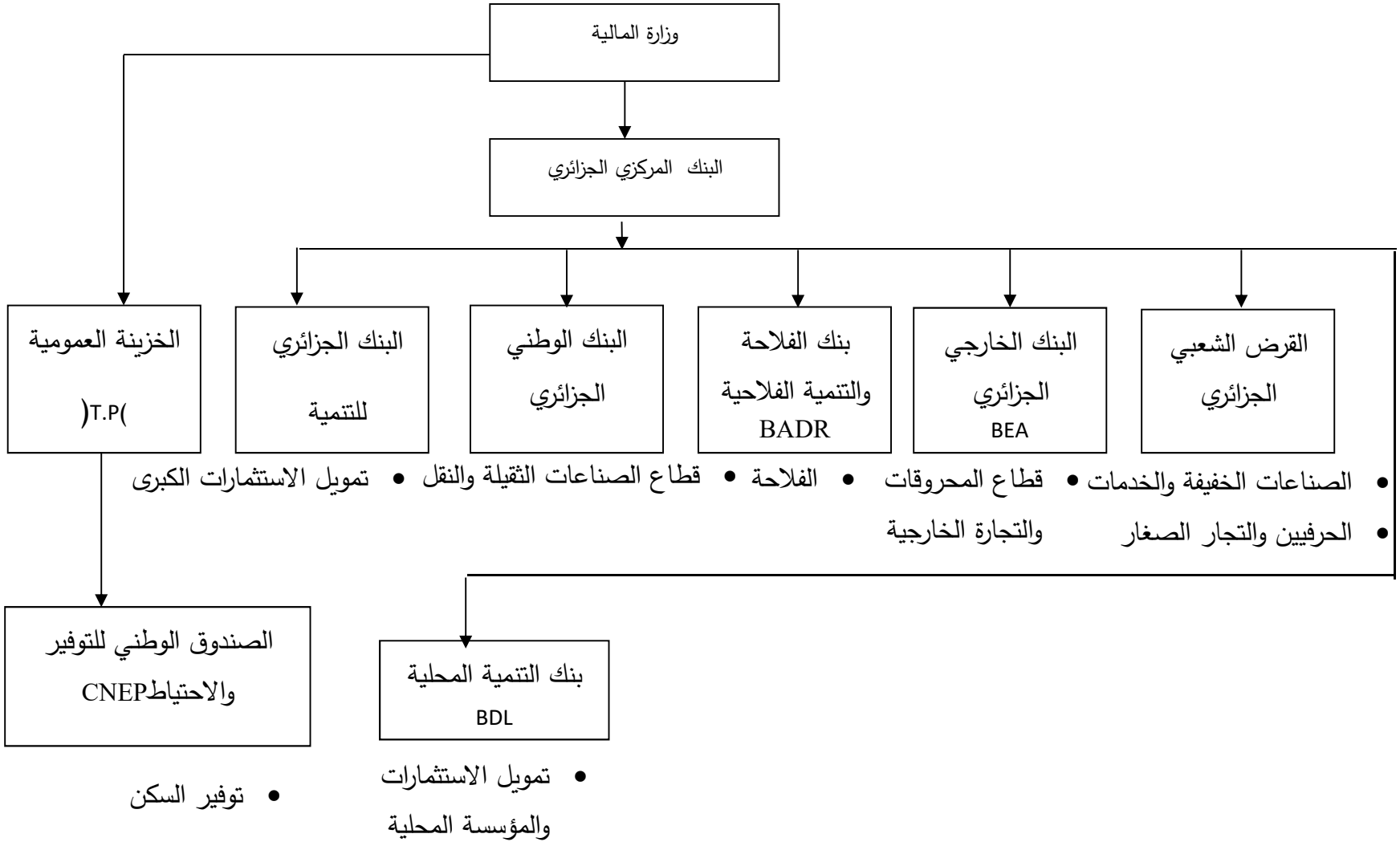

Source : Afrie Eco, 1988, N° 10 page 18.

المبحث الثالث : تطور الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات من 1986 إلى 2000.

شـهدت هذه المرحلة تعاقب إصـدار قوانين و إجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصـرفي حيث صـدر سـنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض و القوانين المتعلقة بالاسـتقلالية الصـادرة في جانفي 1988, و أخيراً القانون المتعلق بالنقد و القرض الصـادر في أفريل 1990 ثم اثر هذا القانون على الجهاز المصـرفي الجزائري. وهذه التطورات سنتعرض لها تباعاً فيما يلي :

المطلب الأول : إصلاحات (1986-1988) :

أولاً استقلالية النظام المصرفي :

يمكن أن نصف هذه المرحلة بالمحاولات الأولى للامركزية, و يتعلق الأمر بإعطاء مرونة أكبر للنظام المصرفي و منح استقلالية نسبية له, و يعتبر القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض الصادر في 19 أوت 1986 الأول منذ الاستقلال الذي وضع حداً للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق, و ترجم إصـدار هذا القانون رغبة الدولة في الخروج بقانون خاص للنظام المصـرفي و الاسـتقلالية الضـرورية لتنظيم الاقتصاد .

إن فحص هذا القانون يبرز بالمقابل أحكام متناقضـة بين التخطيط و الاسـتقلالية في النظام المالي ، فهذا القانون مصـمم في نظام مازال يتميز بالتخطيط المركزي و يظهر هذا في أحكام المادة 10 حيث اعتبرت المنظومة المصـرفية أداة تطبيق للسـياسـة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد و ترقية الادخار في إطار المخطط الوطني للتنمية [9]

أما المواد الأخرى من نفس القانون فتسـتجيب لمتطلبات طرق التسـيير المصـرفي و خاصـة اسـتقلالية المؤسـسـات المصـرفية و يميز القانون ثلاثة أصـناف منها هي : البنك المركزي ، البنوك ، و مؤسـسـات القرض المتخصصة.

(9) المادة 10 من القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية .

و تمثلت هذه الإجراءات في توضيح امتياز الإصدار , شكل المنظومة المصرفية , المخطط الوطني للقرض ، تحديد العلاقات بالمؤسسات الدولية , نظام القرض الذي يحلل عمليات القرض و علاقات البنوك مع العملاء و المؤسسات العمومية, و الوسائل المحاسبية و أخيراً الضمانات و الامتيازات.

و أعطى هذا القانون دوراً نشيطاً للبنك المركزي حيث نص في المادة 19 على أن تكليف البنك المركزي بإعداد و تنفيذ المخطط الوطني للقرض و تنظيم و مراقبة نشاط امتياز الإصدار, وفي هذا الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة التنفيذية و تحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض[10].

و في هذا نلاحظ أن هناك عودة الوظائف الأصلية للبنك المركزي, بالإضافة إلى امتياز الإصدار مثل : وظيفة بنك البنوك ، بنك الحكومة ، و تنظيم و مراقبة الائتمان ,أما وظيفة مؤسسات القرض (البنوك) التي تتمثل في جمع الموارد و توزيع القروض فيجب أن تتم في ظل أهداف المخطط الوطني للقرض الذي يكون منسجماً مع أهداف المخطط الوطني للتنمية ،كما يمكن لمؤسسات القرض إصدار سندات قروض متوسطة و طويلة الأجل على المستوى الوطني للاكتتاب فيها لدى الأفراد , و كان أول بنك أصدر مثل هذه السندات هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية على شكل السندات الذهبية و سندات القمح الذهبي .

ثانياً خروج الخزينة من التمويل :

انطلاقا من (87-88) انسحبت الخزينة من إجراء تمويل الاستثمارات و المؤسسات العمومية، و يشكل هذا القرار خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي, وكما استفادت المؤسسات بالاستقلالية المالية و تخصيص مواردها بحرية إلى أنشطتها, و هذه اللامركزية تسمح للبنك و المؤسسات طالبة القرض بالتفاوض مباشرة، إلا أن المديونية المتبقية على المؤسسات تجاه البنوك ، و كذلك ارتباط البنوك الكبير بإعادة التمويل المباشر من البنك المركزي جمد تطبيق كل مبادرة تشجع الاستقلالية الحقيقية للتسيير, و حتى استقلالية سلطات القرار في مجال الاستثمار و الإنتاج لم يكن لها أثراً على حركية النمو بسبب كتلة الديون غير المنتجة و هروب السيولات خارج الدائرة المصرفية ، و هذا التغيير لم يكن عميقاً, و لم يأتي بجديد و لا مؤثراً في اتجاه تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية آنذاك .

([10]) المادة 19 من القانون 86-12 المذكور سابقا

كما أن القانون المصرفي الصادر في 19 أوت 1986 يعمل إلا على تأكيد المهام التقليدية التي تضطلع بها مؤسسة الإصدار (البنك المركزي) مثل :

- احتكار امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي .
- تنظيم التداول النقدي.
- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد.
- تسيير احتياطات الصرف .
- يمنح البنك المركزي الخزينة العمومية ديونا في حساب جار يقرر المخطط الوطني للقرض مبلغها الأقصى (11)

ثم صدر قانون رقم : 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، وفي هذا الإطار جاء هذا القانون المعدل والمتمم للقانون (86-12) ليعطي استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد, وبموجب هذا القانون يمنح البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة [12],و يدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية .

المطب الثاني : إصلاحات النظام المصرفي (1990) :

يشكل القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق ، و يشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك ، أنشطة البنوك , مراقبة البنوك و معايير التسيير ...الخ, و بهذا يوفر تسيراً فعالاً و مرناً للنشاطات الاقتصادية و يرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي و المالي ، ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي:

(11) La loi N° 86-12 du 19/08/1986 relative au regime de banques et du credit surtout l'article 19.37.

(12) المادة (3) من القانون رقم (88-01 الصادر في 12-01-88 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

– مجلس النقد و القرض, – بنك الجزائر, – اللجنة المصرفية .

أولا: مجلس النقد و القرض :

يتكون هذا المجلس من محافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء و ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة [13], و هو مجلس إدارة للبنك المركزي و هو سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي [14] و يمارسها ضمن إطار هذا القانون بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمور الآتي بيانها [15]

أ – إصدار النقود على النحو المنصوص عليه في المادتين 4 و 5 من هذا القانون و تغطيته .

ب– أسس و شروط عمليات البنك المركزي

ج – أهداف تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية و حجم القروض.

د – غرفة المقاصة

هـ – شروط إنشاء البنوك و المؤسسات المالية.

و – شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك المالية الأجنبية في الجزائر .

ز – الأسس و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و خاصة تغطية و توزيع المخاطر و السيولة و الملاءة (القدرة على التسديد)

ح – حماية عملاء البنوك و المؤسسات المالية .

ط – النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية .

ي – مراقبة الصرف و تنظيم السوق.

(13) المادة 32 من قانون النقد والقرض 90-10.

(14) المادة 42 من قانون النقد والقرض رقم 90-10.

(15) المادة 44 من قانون النقد و القرض رقم 90-10.

كما يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية :

1 – الترخيص بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و لأجنبية

2 – الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية .

3 – تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف .

ثانياً : صلاحيات البنك المركزي و عملياته :

يسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب و يعين المحافظ و نواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 و 6 سنوات على التوالي و يتمتع البنك المركزي بصلاحيات و مهام رئيسية هي :

1 – يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية و القطع النقدية بواسطة شبكته المكونة من الوكالات الرئيسية و الجهوية .

2– تسيير احتياطات الذهب و العملات الأجنبية حرة التداول بالشراء والبيع والرهن و الاقتراض و الخصم و إعادة الخصم .

3– يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم و منح قروض مضمونة في حدود مبلغ يحدده المجلسو أو التدخل في السوق النقدية بالشراء و البيع للسندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم و فرض نسبة احتياطي على مجموع ودائع البنوك و لا يمكن أن يتعدى 28 %.

4 – يعتبر البنك المركزي هو المؤسسة المالية للدولة لجميع عمليات الخزينة المصرفية و التسليف و يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة مكشوفات الحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم بالتعاقد و في حد أقصاه 10% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة خلال السنة المالية السالفة، و يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية .

5– يقوم البنك المركزي بدور بنك البنوك و سلطة وصية على النظام المصرفي , حيث يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يلتزم كل بنك باحترامها بشكل دائم مثل القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للقطاع المصرفي .

6- يسير البنك المركزي معدل الصرف حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدنيار و ينظم سوق الصرف .

ثالثاً : اللجنة المصرفية

إن الهدف من إنشاء اللجنة المصرفية هو مراقبة تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و معاقبة المخالفات المثبتة [16](17)

و تتألف هذه اللجنة من المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس و قاضيين من المحكمة العليا و عضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية و المالية وخاصة المحاسبية معينين من طرف رئيس الحكومة ، باقتراح من وزير المالية يكون عملها كما يلي :

- تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود و المستندات و يمكن إجراء الرقابة في مراكز البنوك و المؤسسات المالية.

- - يمكن للبنك المركزي أن ينظم وحدة إدارية خاصة للرقابة مكلفة بذلك، و يمكن أن يبيح بالسر المهني للجنة المصرفية، و يمكن أن تمتد الرقابة إلى الشركات المتفرعة عن الشركات الجزائرية والموجودة في الخارج ضمن إطار اتفاقات دولية.
- إذا خالف بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية يمكن للجنة المصرفية أن تسلط العقوبات التالية : التنبيه ، اللوم ، المنع من ممارسة بعض الأعمال وإلغاء الترخيص بممارسة العمل .

المطلب الثالث : أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري.

يمكن تلخيص تأثيرات قانون النقد و القرض على الجهاز المصرفي في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون ، و تطبيق القواعد الاحترازية و ظهور مؤسسات مالية و بنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة .

([16]) مادة 143 من نفس القانون 90-10.

أولا: تكييف وضعية البنوك العمومية مع القانون الجديد :

حسب القانون فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص و نظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بإنشائه ، و قد أمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد, و من هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك و المقدر بـ 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية والشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الأساسية للبنوك مع القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي كانت مدته ستة (06) أشهر[18]

و مازال لم يعتمد مجلس النقد و القرض إلا ثلاثة (03) بنوك هي : البنك الوطني الجزائري سنة 1995 والقرض الشعبي الجزائري سنة 1997 وبنك التنمية المحلية في سنة 2001، كما منح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الاعتماد في سنة 1998 و هو حالة خاصة نظراً لكونه متخصص في تمويل قطاع السكن فقط.

وإذا أردنا أن نقيم هذه البنوك و اثر القانون عليها ، فنجد أن هذه البنوك لا تتوفر فيها شروط الاعتماد من عدة نواحي:

* فيما يتعلق بمسك الحسابات فقد أصدر مجلس النقد و القرض لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات والثانية بالإجراءات المحاسبية التي يجب على البنوك العمل بها .

* أما من ناحية وسائل الدفع فقد أشارت نصوص بنك الجزائر إلى استعمال الصك و التحويلات و إذن الدفع ، غير أن هذه الوسائل بقيت غير منتشرة إلا قليلا ، لأن المتعامل الاقتصادي في الجزائر لايفضل استعمال البنوك دائما , و هذا لأسباب عديدة تتعلق بنقائص الجهاز المصرفي نفسه.

* أما استعمال القواعد الاحترازية ، وهي معايير دولية أقرت عام 1988 لتكون ملزمة لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي التي أنشأتها لجنة بازل بسويسرا تحت إشراف بنك التسويات الدولية ، و تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي و تتعلق بجوانب عديدة مثل التركيز على المخاطرة الانتمائية و تطبيق معيار كفاية راس المال.

- و يجب أن تفوق مخصصات المخاطر 12.5 مرة مبلغ الأموال الخاصة للبنك ، كما أن هذه المخاطر لها أوزان ترجيحية من صفر ، 10% ، 20% ، 50% إلى100% حسب الأنواع المختلفة من الأصول [19] أي يخضع كل نوع من أنواع القروض إلى معامل موازنة [20].

وبالتالي القدرة على تسديد وتوزيع الأخطار , بالإضافة إلى السيولة التي حددت لها نسبة نقصانها بـ 0.6 التي تعني أن قروض البنك يجب أن لا تتجاوز نسبة 60 %من القروض قصيرة الأجل.

([18]) أنظر المادة 202 من قانون النقد و القرض 90-10

(19) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ،2001 ، ص 89

(20) تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية .

وإذا نظرنا إلى حاجة البنوك الوطنية فنجدها أنها ليس في مقدورها أن تصـــل إلى تطبيق قرارات لجنة بازل في القواعد الاحترازية وهو ما يمنحها الاعتماد ، وهذا يبرز أن هذه البنوك موجودة بشـــكل فعلي ولكنها لا تطبق أحكام القانون المتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا: المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10 :

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاع المصرفي العموميوابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي :

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH
- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCH
- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE

كما تم تحويل الصـــندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك الصـــندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.B وإعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BAD وإنشاء صندوق التجهيزات العمومية وصندوق ضمان الصفقات العمومية، وتم تأسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة اشهر وهو مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتعمل بصيغ إسلامية، وكانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص لها هي البنك الاتحادي (UNIONBANK) في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وهي على شكل بنك للأعمال كما يمكن ذكر بعض المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من مجلس النقد والقرض : - شركة متخصصة في القروض الآجلة، وقام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة

- مونا بنك Mouna Bank.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA
- البنك الدولي الجزائري AIB
- بنك الخليفة K.B
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط BGM

- المجمع الجزائري البنكي CAB

كما تم اعتماد بنوك خاصة دولية هي :

- سيتي بنك الجزائري CB فرع من سيتي بنك نيويورك.

- البنك العربي الجزائري BAA

- الشركة العامة الجزائرية SGA

- ناتكسي الجزائر فرع من مجموعة Natexis France

- بنك الريان

- بنك هرمز الجزائريَ AFG-Hermes Algeria - القرض الليوني CL

المبحث الرابع : تقييم دور الجهاز المصرفي الحالي بعد الإصلاحات المصرفية.

لا يمكن الحديث عن تقييم دور الجهاز المصـرفي في مرحلة تكوين النظام المصـرفي الجزائري في فترة (62-86) لأنها تميزت بغياب قانون مصـرفي موحد يوضـح العلاقات بين البنوك والبنك المركزي والخزينة ، مما أثر على دور الوسـاطة المالية وعلى دور البنك المركزي الذي ظل مهمشـا وبعيدا عن وظائفه الأسـاسـية ، وخاصـة إدارة السياسة النقدية ، لأنه كان يخضع للقرارات الإدارية ، ويتميز بالتداخل في الصلاحيات بين البنك المركزي ووزارة المالية ، وعمل الوساطة المالية يتمثل في جمع الادخارات من أصحاب الفائض المالي وتمويل الاستثمار إلى أصحاب العجز لمالي ويمكن أن نقيم دور الجهاز المصـرفي حسـب وظائفه التجارية وتسـيير القروض والخزينة ، وتسـيير الموارد البشرية ومراقبة التسيير وهذا ماسنبينه في المطالب التالية :

المطلب الأول : الوظيفة التجارية.

تتمثل في نوعية الخدمات وجمع الموارد والمنتجات المالية المعروضة والتسويق.

فمن ناحية نوعية الخدمات فمازالت لحد الآن دون المستوى المطلوب وتقيم البنوك من خلال سرعة تنفيذ العمليات للعملاء ولكن هذا لم يحصـــل لحد الآن فنجد البنوك في الدول الغربية تمنح جوائز في بعض الفترات الزمنية القليلة (خلال سـاعة) لمن يريد فتح حسـاب جديد بشـبابيكها ، في حين نجد بنوكنا تشـكو من كثرة حسـابات العملاء وتواجه من يريد فتح حسـاب جديد بكلمة الوكالة مملوءة بالحسـابات وهذا يعود لعدة نقائص يواجهها البنك منها غياب المنافسة.

أما من ناحية التسـويق المصـرفي ، فإنه لا يمكننا التكلم عن هذه الوظيفة في بنوكنا في الوقت الحالي لأن الخدمات المصـرفية الموجودة لا يمكن تسـويقها للزبون , كما أن هذه البنوك لا تقوم بدراسـة أنواع السـوق ، وإعلام العملاء عن أرصدتهم المالية أو عمولات البنك ، أو أنواع حسـابات الودائع التي ينتجها والفوائد التي يدفعها البنك لأصـحاب هذه الودائع أو إعلام المقترضـين الراغبين بالفوائد, كل هذه الصـعوبات التي تعاني منها البنوك تنعكس سلبا على العملاء وبالتالي على وظيفة جلب الموارد الادخارات التي تبقى دون المستوى المطلوب.

المطلب الثاني : تسيير القروض والخزينة.

أولا : تسيير القروض.

إن التسيير الجيد لهذه الوظيفة هو استمرار نشاط البنك التجاري لأنها تعتبر الاستخدام الرئيسي للأموال وهي في نفس الوقت المصدر الأول لربحيته ، حيث تصنف القروض على عدة أسس منها :

أ . على أساس الضمان ، ب . على أساس الاستحقاق ، ج . على أساس طريقة التسديد.

كما يجب على البنك تقييم فرصه الاقراضية الممكنة ، من خلال : [21]

- دراسة القوانين التي تؤثر على قدرته الاقراضية.
- تحليل قدرة البنك الذاتية من حيث الحجم وجحم الودائع واستخداماتها.
- دراسة العائد المتوقع من كل نوع من القروض.

وإذا نظرنا إلى حالة بنوكنا فإننا نجد:

- ضعف كبير في تحليل قدرة البنك الذاتية وتحليل طلبات المقترضين.
- عدم اعتماد الدراسة والمعايير الاقتصادية في منح القروض ، وهذا يعود لضعف المستوى التأهيلي للإطارات المسيرة للبنوك.
- التباطؤ الشديد في دراسة ملفات القروض.
- انعدام عمليات المتابعة وتسيير القرض، وضعف مراقبة الأموال الممنوحة.

أن المحيط السائد الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية أيضا لا يبعث على التشجيع والتحفيز بسبب العسر المالي الذي تعاني منه المؤسسات وهذا ما يجعل البنوك مضطرة لعمل إجراءين اثنين هما :

- إما الاستمرار برفض المساعدات التي تقدم لانقاد المؤسسات الوطنية.
- وإما تقديم المساعدات لمؤسسات غير قادرة على التسديد ولكن هذا الإجراء خطر على حياة البنك في الاستمرار.

وعلى الرغم من إعادة هيكلة البنوك ، فقد قامت السلطات (1992-93) بتحمل ما يزيد على 275 مليون دينار من الالتزامات المصرفية المشكوك في تحصيلها والمستحقة على المؤسسات العامة (أي ما يعادل 60% من

([21]) سيد الهواري ، إدارة البنوك ، جامعة عين شمس ، مصر ، 1986، ص 119.

الائتمان المصـرفي المقدم إلى الاقتصـاد و23 % من إجمالي الناتج المحلي في سـنة 1992). وذلك باسـتبدالها بسـندات حكومية ، ونفذت معايير احترازية جديدة مثل تركيز المخاطر ووضـع قواعد لتصـنيف القروض والمخصصات (22)

ثانيا : تسيير الخزينة :

يتمثل عمل تسيير الخزينة في ما يلي :

– القيام بوضـع أرقام عن الخزينة التقديرية اليومية ، وإعداد آجال الاسـتخدام لبعض العملاء حتى لا تقع الخزينة في مشكل السيولة.

– التعبئة المثلى للموارد في السـوق النقدية لتحقيق مردودية عليا للموارد وبالتالي العمل على زيادة الربحية , وعلى البنوك الجزائرية أن توازن بين عاملي السـيولة والربحية ،فإذا ركزت على عامل الأرباح وأهملت جانب السيولة فإنها تقع في مشكل نقص السيولة ، أما إذا ركزت على توفير السيولة دون الاهتمام بربحية البنك فإن هذا الإجراء سيميت البنك ويهدد كيانه.

كما أن تقدير أخطار تغيرات أسعار العملة التي تنتج عن الصفقات التي تتم بالعملات الأجنبية مازالت من مهام البنك المركزي ولكن يجب أن تمنح البنوك التجارية فرصة للتقييم.

المطلب الثالث : تسيير الموارد البشرية ووظيفة مراقبة التسيير

أولا : تسيير الموارد البشرية :

مازالت البنوك في الجزائر لا تقوم بتخطيط مواردها واستخداماتها لضمان تسيير أفضل لها وهذا يدل على ضعف التسيير وعدم فعاليته واختلال في عدد الموظفين وحجم العمل الموجود ، وبالرغم من وجود بعض الكفاءات بهذه البنوك ، إلا أن طريقة تسيير هذه البنوك جعلت هذه الكفاءات المؤهلة لا تستطيع أ ن تؤدي دورها وتطبق ما تعرفه من تقنيات حديثة, و إنشـاء شـركة تكوين ما بين البنوك (SIBF) إلا أنها تبقى دون الطموحات المطلوبة بسبب عدم توفر جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع والمهن ، كما تم فتح المدرسة

(22) سيد الهواري : إدارة البنوك جامعة عين الشمس مصر 1986

العليا للصيرفة منذ سنة 1996[1] والتي بإمكانها تقديم تكوين عال في مجال الصيرفة وأمام التطورات الحاصلة في عالم البنوك من اندماج وبنوك شاملة فإنه يبقى على بنوكنا بذل المزيد من الجهود والعمل لتطوير شبكتها وخدماتها.

ثانيا : وظيفة مراقبة التسيير :

يعاني الجهاز المصـــرفي من قدم أنظمة المحاســـبة والإعلام وعدم فعاليتها و التي لم تعد تتوافق و معطيات الدقة و الأمن و سرعة التنفيذ و الفعالية التي تميز العمل المصرفي المتطور .

إن التقصير في تحديد هذه الأنظمة و تطويرها يلقي بظلاله على العمل المصرفي وخاصة دراسة التطورات المتعلقة بالموارد و الالتزامات والخزينة، و لذلك على هذه البنوك إذا أرادت أن تلتحق بركب البنوك العالمية أن تعطى هذه الوظيفة أهميتها و تجند لها كل الوسائل لتطوير و تكوين المراقبين المؤهلين .

[1] محدادي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 80.

خلاصة و استنتاجات :

1- تميز الجهاز المصرفي في الجزائر أثناء فترة الاحتلال بوجود شبكتين:

- شبكة متطورة تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج.

- وشبكة أقل تطوراً تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي و الحرفي و تضم هاتان الشبكتان : بنك الجزائر ، البنوك التجارية ، بنوك الأعمال، المؤسسات التعاضدية ، المؤسسات العامة وشبه العامة، والشبكة التقليدية .

2- بدأت مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري بفترة إضفاء السيادة الوطنية (62-63)، بإنشاء البنك المركزي الجزائري و الخزينة ، الصندوق الجزائري للتنمية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، ثم تليها مرحلة التأمينات (66-67) حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري ، و نظراً للنقائص الملاحظة على عمل الجهاز المصرفي آنذاك فقد ظهرت دوافع للاصلاح المالي في فترة (70-82) و من بين هذه النقائص :

غياب قانون مصرفي موحد و وجود نزاعات على مستوى السلطات النقدية و على مستوى البنوك و كانت هناك عدة أسس ومبادئ للسياسة التمويلية من بينها :

مبدأ مركزية الموارد المالية ، التوزيع المخطط للائتمان ، و مراقبة استعمال الموارد المالية ، والتوطين المصرفي الموحد ، و منع التمويل الذاتي للاستثمارات .

أما مرحلة إعادة هيكلة البنوك فكانت في فترة (82-85) ، فقد شهدت إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و بنك التنمية المحلية ، و تميزت هذه بمرحلة التسيير الإداري و المخطط .

3- فعندما تم تكوين النظام المصرفي الجزائري في ظل التسيير الإداري و المخطط ، ونظراً للتوجهات الاقتصادية الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الإصلاحات المصرفية إبتداء من سنة 1986 حيث صدر القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض في 19 أوت 1986 و الذي وضع البداية لقانون مصرفي ونهاية للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة و التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق ، و يميز القانون ثلاثة أصناف من المؤسسات المصرفية هي: البنك المركزي ، البنوك و مؤسسات القرض المتخصصة ، حيث أعطى هذا القانون دوراً نشيطاً للبنك المركزي الذي يتكلف بإعداد و تنفيذ المخطط الوطني للقرض و تنظيم و مراقبة

نشاط امتياز الاصدار و تسيير أدوات السياسة النقدية ، أما وظيفة مؤسسات القرض فتتمل في جمع الموارد و توزيع القروض .

انطلاقا من فترة (87-88) انسحبت الخزينة من تمويل استثمارات المؤسسات العمومية و يشكل هذا خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي و منحت المؤسسات المصرفية الاستقلالية نتيجة صدور قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و في هذا الاطار جاء هذا القانون 88-01 المعدل و المتمم للقانون 86-12 ليعطي إستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد .

أما الاصلاح الكبير الذي مس الجهاز المصرفي الجزائري و غير كثيراً من عمل و توجه الجهاز المصرفي للتكيف مع الاصلاحات الاقتصادية الجديدة هو ذلك الذي تضمن في القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، و هو من القوانين التشريعية الأساسية التي شملت كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك ، أنشطة البنوك ، مراقبة البنوك ، و معايير التسيير ...الخ.

و يتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية مثل وهي:

أ- مجلس النقد و القرض الذي يتمتع بأوسع صلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي و إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور منها اصدار النقود و أسس و شروط عمليات البنوك و المؤسسات المالية و خاصة تغطية و توزيع المخاطر و السيولة و الملاءة إلى غير ذلك .

ب- بنك الجزائر : حدد هذا القانون مديرية البنك المركزي التي تتكون من محافظ و ثلاثة نواب و يتمتع البنك المركزي بعدة صلاحيات منها إصدار الأوراق النقدية و تسيير احتياطات الذهب و العملات الأجنبية و يمكنه استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم ، الاحتياطي الإجباري و السوق النقدية ...الخ .

ج- اللجنة المصرفية : و الهدف من هذه اللجنة هو مراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و لمعاقبة المخالفات المثبتة .

4 – إن أثر قانون النقد و القرض على الجهاز المصرفي الجزائري يظهر في تكييف وضعية البنوك العمومية مع هذا القانون ، و ذلك لإكمال الشروط للحصول على اعتماد من بنك الجزائر و من بين هذه الشروط : الحد الأدنى لرأسمال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك ،و كما برزت مؤسسات بنكية و مالية جديدة عديدة منها بنك الخليفة ، البنك العربي ، بنك الريان و صندوق الترقية العقارية و إنشاء الصندوق الوطني للسكن و إنشاء شركة التمويل الرهن العقاري ...الخ

5 – إن تقييم الجهاز المصرفي يكون بعد الإصلاحات المصرفية و الذي يتعلق بعدة وظائف منها :

أ– الوظيفة التجارية التي تتمثل في نوعية الخدمات و جمع الموارد و المنتجات المالية المعروضة و التسويق و كل ما يتعلق بهذه الوظيفة ما زال لم يصل إلى المستوى المطلوب ، و انخفاض مستوى الخدمات و لا يمكننا أن نتكلم عن التسويق المصرفي الغائب و هذا يعود إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يعتمد لحد الآن على معايير اقتصادية في تسويق خدماتها .

ب– أما وظيفة منح القروض فما زالت تعاني من الضعف الكبير في تحليل قدرة البنك الذاتية و تحليل طلبات المقترضين و عدم اعتماد المعايير الاقتصادية في منح القروض و التباطؤ الشديد في دراسة ملفات طالبي القروض.

ج – كما أن وظيفة الخزينة فما زالت البنوك التجارية الجزائرية ما زالت لا تقوم بوضع أرقام عن الخزينة التقديرية اليومية و إعداد آجال الاستخدام لبعض العملاء حتى لا تقع الخزينة في مشكلة السيولة.

د – أما وظيفة تسيير الموارد البشرية ، فإنه على الرغم من إنشاء شركة تكوين ما بين البنوك و فتح المدرسة العليا للصيرفة إلا أنها تبقى دون الطموحات المطلوبة بسبب عدم توفير جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي عال في جميع الفروع و التخصصات المالية.

و فيما يتعلق بوظيفة مراقبة التسيير ، فإن البنوك التجارية تعاني من قدم أنظمة المحاسبة و الإعلام و التي لم تعد تتوافق و المعطيات الحديثة المتمثلة في الدقة والأمن وسرعة التنفيذ و الفعالية التي تطبع الجهاز المصرفي المتطور.

تطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر

تمهيد:

في هذا الفصل نحاول أن نسلط الضوء على تطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر حيث نتعرض إلى تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في المبحث الأول ويخصص المبحث الثاني لتطور السياسة النقدية التي مرت بعدة مراحل واما المبحث الأخير نتناول فيه أهداف السياسية النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: الكتلة النقدية وسيولات الاقتصاد

المطلب الأول: بعض التعاريف [1]

تشمل المجمعات النقدية كل الأصول التي تمتلكها الأعوان غير الماليين والتي تسيرها المؤسسات المالية والخزينة التي تكون وسائل الدفع أو تكون سهلة التحويل إلى وسائل الدفع بدون خطر الخسارة في رأس المال.
المجمع M_3 (سيولات الاقتصاد) هو المجمع الموسع حاليا ويشمل:

– المتاحات النقدية (M_1) وتشمل مجموع وسائل الدفع؛ الأوراق، النقود المساعدة، ودائع تحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية، الصكوك البريدية، صناديق الادخار والخزينة.

– التوظيفات السائلة أو الأجل القصير بمعنى المجموعة التي تضم:

* التوظيفات تحت الطلب، حسابات على الدفاتر، حسابات الادخار السكني ودفاتر الادخار الشعبي في البنوك وصناديق الادخار.

* حسابات لأجل المسيرة من طرف البنوك أو الخزينة.

* السندات الصادرة من طرف البنوك، التجمعات الإقليمية للادخار والاحتياط , الخزينة والصكوك البريدية والصناديق الوطنية .

* توظيفات الادخار التعاقدي، مخططات الادخار السكني في البنوك، وصناديق الادخار، دفاتر الادخار للعمال في البنوك.

(1) la monnaie en Françe, Conseil national du crédit, op cit , p5.
La monnaie un grand livre français anal d'histoire sociale paris 1943

الكتلة النقدية M_2 تضم المتاحات النقدية M_1 والتوظيفات السائلة فقط أو الأجل القصير المسيرة من طرف البنوك والخزينة.

المجموعة الصغيرة M_2-M_1 تشكل ما يوافق تسميته "شبه النقود".

الكتلة النقدية للمقيمين " M_2R " التي تضم أخيرا الأصول المكونة لـ M_2 الممتلكة من طرف المقيمين فقط

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990 – 2000).

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية M_1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب وأما الكتلة M_2 فهي عبارة عن M_1 مضافا إليها أشباه النقود وفي هذا المطلب نتعرض إلى M_1 و M_2 وسيولة الاقتصاد الجزائري.

1 – الموجودات (المتاحات) النقدية (M_1):

تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

2 – الكتلة النقدية (M_2):

وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M_1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

3 – سيولة الاقتصادM_3 :

تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، ,شركات التأمين ,صناديق الادخار,السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية + $M_3 = M_2$.

وأما تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 فكان حسب الجداول التالية.

جدول (01) تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (PIB) (90 – 2000) **الوحدة مليار دج.**

بيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النقود: M1	,04127	325,93	370,37	448,58	477,14	521,6	591,7	675,6	813,7	885,5	1034,9
التداول الائتماني (الأوراق+ القطع)	134,9	157,2	185,4	212,0	224,3	252,3	293,5	341,7	390,8	439,5	485,4
الودائع تحت الطلب (ودائع جارية+ح ب ج)	136,14	168,73	184,97	236,58	252,84	269,3	298,2	333,9	422,9	446,0	549,5
الودائع لأجل(شبه النقود)	72,923	90,27	146,18	180,52	247,68	280,5	326,0	409,9	474,2	577,9	621,4
الكتلة النقدية M2	343,00	416,20	519,90	627,42	723,51	799,6	915,1	1085,5	1287,9	1463,4	1656,4
الناتج الداخلي العام PIB	556,0	884,0	1045,0	1161,7	1473,4	1966,00	2494,6	2716,4	2781,60	3187,00	4023,00
نسبة السيولة PIB\M2	61,6	47,0	49,4	54,0	49,1	40,7	36,6	39,9	46,3	46,0	41,2

المصدر: بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17، ديسمبر 1996، الديوان الوطني للإحصاء + مشروع قانون المالية لسنة 2001، التقرير التقديمي، أكتوبر 2000 والتكميلي لسنة 2001، جوان 2001 .

شكل رقم (05) يمثل تطور الكتلة النقدية النقدية (M1-M2) و حجم الودائع لأجل (DT) خلال الفترة 1990-2000/الوحدة : مليار دج

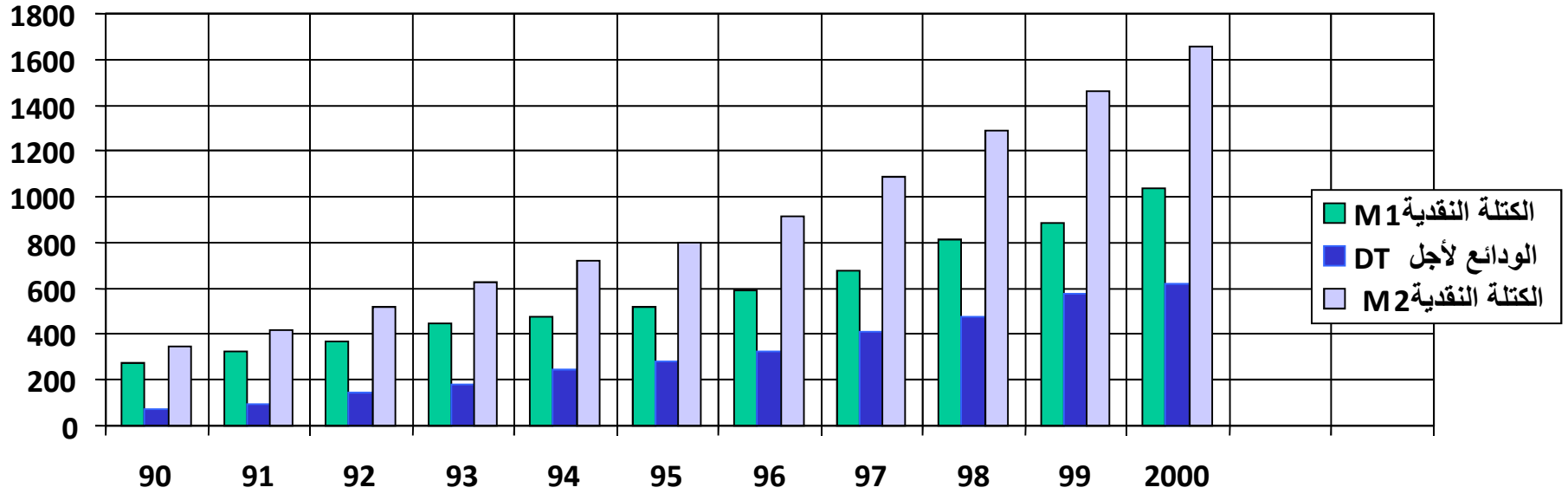

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مطيات الجدول (02-02)

شكل رقم (06) يمثل منحنى تطور الكتلة النقدية (M1-M2) و حجم الودائع لأجل (DT) خلال الفترة 1990-2000 / الوحدة : مليار دج

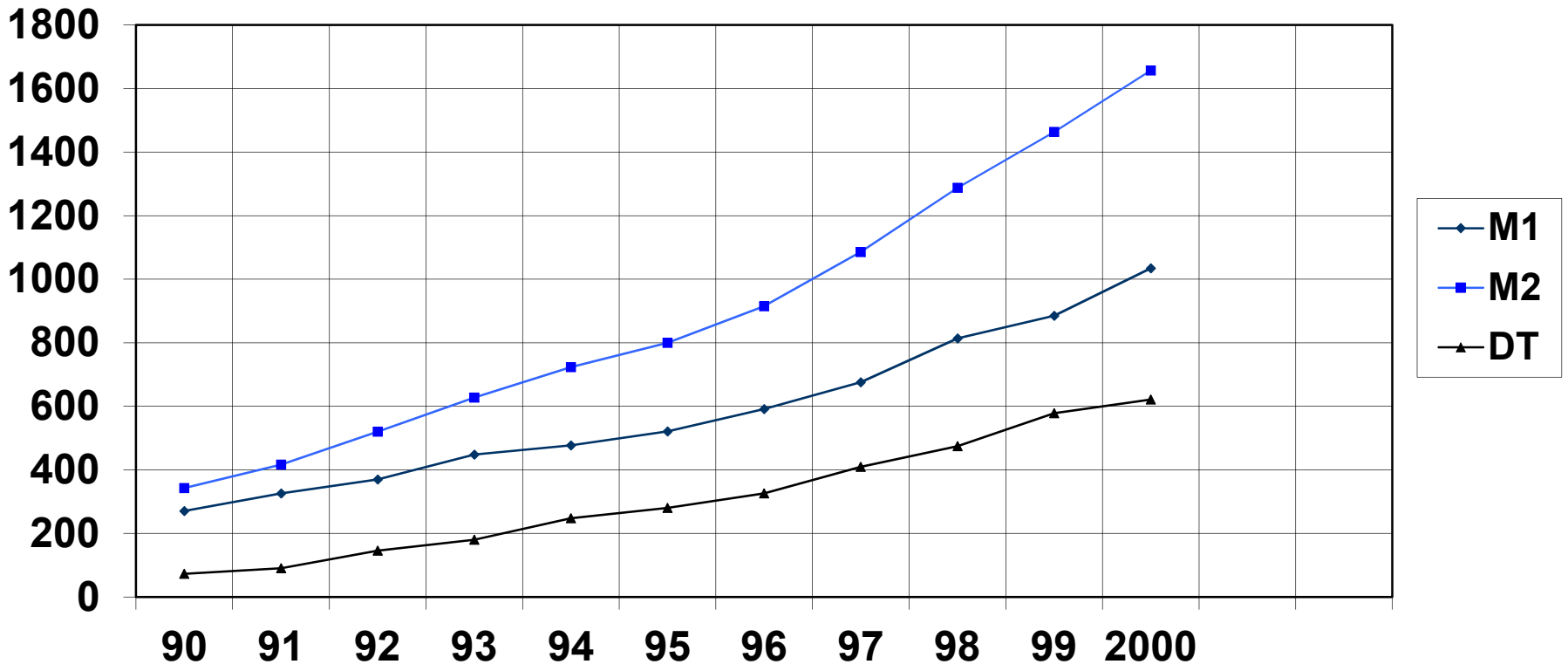

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (02-03)

جدول (02) يمثل تطور الهيكل الكتلة النقدية (بالنسب %)

بيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النقود الائتمانية	39,3	37,77	35,90	33,68	30,82	31,24	31,79	31,22	30,34	30,03	29,3
النقود الكتابية	40,96	40,54	35,85	37,70	34,95	33,68	32,59	30,78	32,84	30,48	33,17
شبه النقود	21,00	21,68	28,33	28,77	34,23	35,08	35,62	38,01	36,82	39,47	37,51
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء اعتمادا على معطيات مستخرجة من بنك الجزائر +

Rapport sur la situation economique et sociale Année 1999 Source

شكل رقم (07): تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر بالنسب 98– 2000

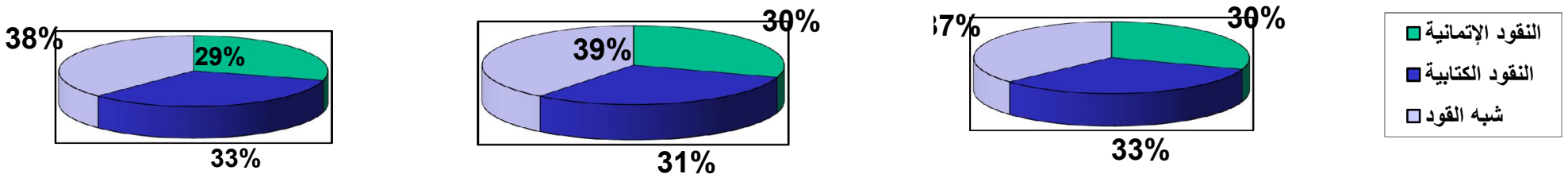

سنة 1998 سنة 1999 سنة 2000

شكل رقم (07):هيكل توزيع الكتلة النقدية بالنسب (90-2000)

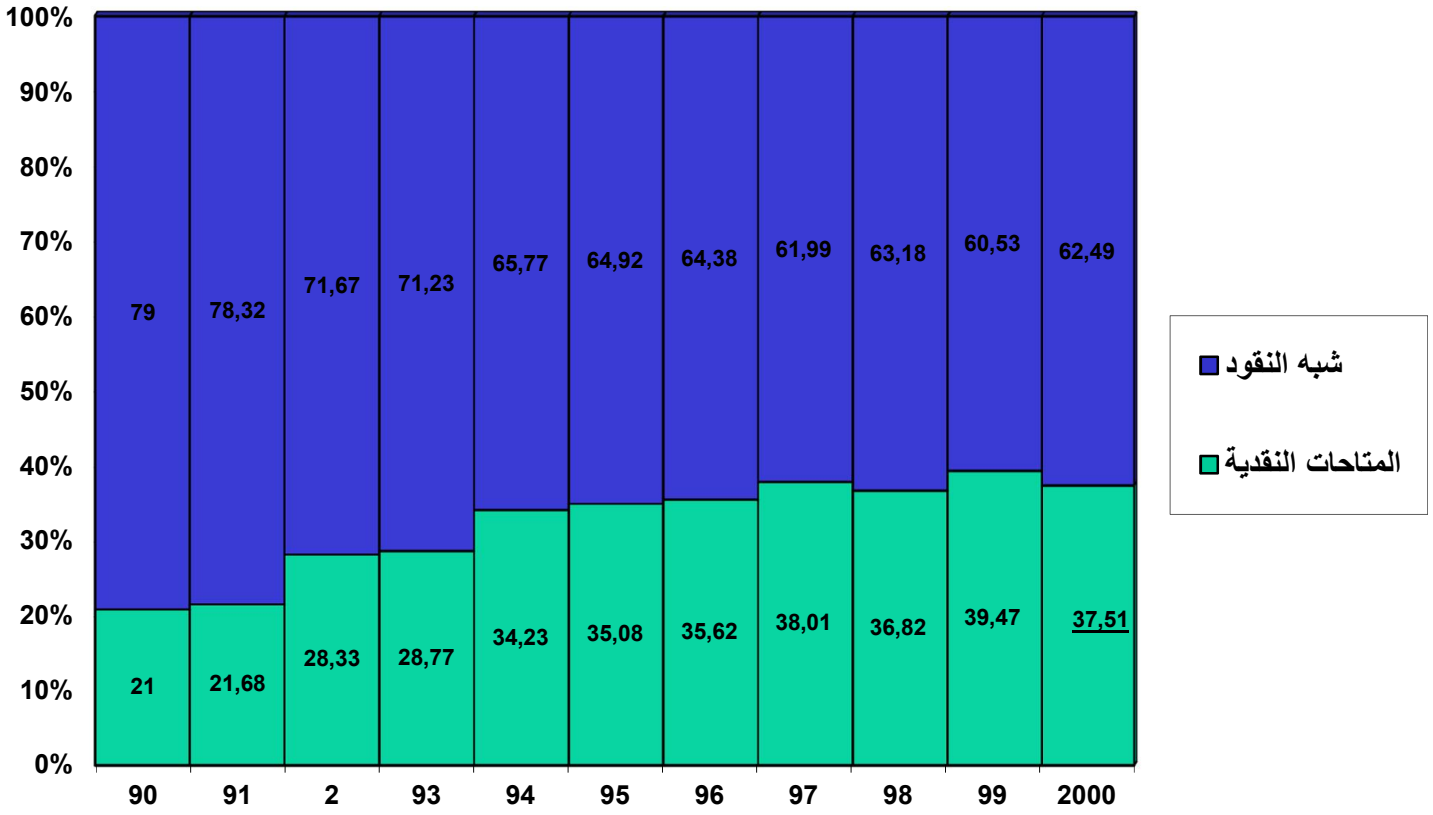

مستنتج من جدول تطور هيكل الكتلة النقدية

من خلال معطيات الجداول السابقة نلاحظ أن الموجودات النقدية M_2 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ففي كل سنة نسجل ارتفاعا في الموجودات النقدية M_1 في الاقتصاد، وأما تفسير النقود المتداولة التي كانت تأخذ حصة كبيرة، ويتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي (93 - 94) وبرنامج (95-98) بحيث انخفضت نسبة النقود الائتمانية إلى 29,3 % في سنة 2000 (أنظر الجدول رقم 22)

وتتكون الكتلة النقدية M_2 من المتاحات النقدية والودائع تحت الطلب (M_1) , ولهذا فإن الزيادة في M_1 ستنعكس على الكتلة النقدية M_2 وهذا ما لاحظناه منذ 1990.

كما أن كتلة شبه النقود فقد عرفت ارتفاعا محسوسا منذ 1990 إذ وصلت نسبتها في الكتلة النقدية M_2 في سنة 2000 إلى 37,51 % وهي أكبر من نسبة النقود الائتمانية 29,3 % ونسبة النقود الكتابية 33,17 % وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، ونلحظ هذا من الزيادة منذ سنة 1996, حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M_2، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول، وخلال سنة 1997 وصلت الكتلة النقدية إلى 1085.8 مليار دج بزيادة 18,66 % بالمقارنة مع 1996 وطوال الفترة 1993- 1997 كان النمو السنوي المتوسط بالنسبة لـ M_2 في مستوى 11,6 % الذي يسمح بتحسين صافي في سيولة الاقتصاد التي انتقلت إلى 0,40 في 1997، ونسبة النقود الائتمانية بالنسبة لي الكتلة النقدية M_2 في مستوى 0,31 وبالمقابل فإن ودائع تحت الطلب تراجعت إلى 0,37 في 1993، 0,33 في 1995 ثم 0,31في 1997،وبالموازاة مع ذلك فإن الودائع لأجل سجلت زيادة وانتقلت نسبة شبه النقود بالنسبة لـ M_2 من 0.29 % في 1993 إلى 0.35 % في 1995 و 0.38 % في 1997.

ويعكس استقرار الطلب على السيولة ونمو الودائع تحت الطلب صرامة السياسة النقدية الملتزم بها في إطار التعديل الهيكلي وكذا عودة الثقة في العملة المحلية.

وفي سنة 1998 عرف هيكل الكتلة النقدية استقرارا نسبيا بالمقارنة مع السنوات السابقة. فالتداول الائتماني يمثل 30,34 % من الكتلة النقدية في 1998 مقابل 31,22 في سنة 1997 رغم الانخفاض الضعيف فإن تفضيل الاحتفاظ بالأوراق النقدية يبقى مسيطرا في المبادلات بأداة المتاحات النقدية, بينما حصة الودائع تحت الطلب للأعوان لدى البنوك، الخزينة العامة ومركز الصكوك البريد انتقلت من 30,78 % سنة

1997 إلى 32,84 % في 1998 لتعود في سنة 1999 إلى الانخفاض قليلا ثم ترتفع إلى نسبة 33,17 % في سنة 2000.

تطور هيكل الكتلة النقدية من سنة 1993إلى سنة 2000 لصالح شبه النقود، وهذا يعود إلى نتائج إطار برنامج التعديل الهيكلي , أنظر الشكلين (19 ,22) .

وفي 31 ديسمبر 1999، ارتفعت الكتلة النقدية M2 إلى ما يقارب 1463,4 مليار دج مقابل 1287,9 مليار دج في نهاية 1998 وهو ما يمثل إبطاء لإيقاع أو ريتم نموها الذي انتقل من 19,1 % في 1998 إلى 13,6 % في 1999 وهذا المعدل أقل من ريتم نمو قيمة الناتج الداخلي الخام (14,6 %) الذي عدل قليلا نسبة سيولة الاقتصاد التي انتقلت من 42,6 % في 1998 إلى 43,2 % في 1999 هذا التوسع النقدي يأتي رغم تقلص الموجودات الخارجية التي انتقلت من 280,71 مليار دج في نهاية ديسمبر 1998 إلى 174,5 مليار دج وهي نتيجة طبيعية لانخفاض احتياطات الصرف الإجمالية.

أما معدل مجمع شبه النقود فقد ارتفع إلى 21,9 % في نهاية ديسمبر 1999، وهو أكبر من ذلك المسجل في 1998 وهو 15,7 %. أيضا الودائع تحت الطلب لدى البنوك فقد تقلصت بقوة فقد انتقلت من 25,1 % في نهاية 1998 إلى 6,1 % في نهاية 1999.

الوسائل النقدية الموضوعة في التداول تسجل معدل نمو مرتفع نسبيا بالنسبة لمعدل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم حوالي أكبر من (4 مرات) .

هذه الزيادة في عرض السيولة ناشئة من التوسع في الكتلة النقدية M_2 وتشكلت في النقود الأكثر استقرارا (أقل سيولة) وهي ودائع لأجل التي ارتفعت بمعدل 21,9 % في 1999 مقابل9,51 % في 1998.

أما نسبة شبه النقود على الكتلة النقدية M_2 فتميزت بنمو ثابت، وقد انتقلت كالآتي من: 0,29 في 1993 إلى 0,34 في 1994، 0,35 في 1995، 0,36 في 1996، 0,38 في نهاية ديسمبر 1997، 0,37 في نهاية 1998 و0,37 في نهاية 1999، ما عدا سنة 2000 التي انخفضت فيها شبه النقود لصالح زيادة المتاحات النقدية M_1.

أما مجمع النقود الائتمانية الذي استقر بالنسبة إلى M_2 إلى 0,30 في المتوسط، وتجمع هذا الاستقرار النقدي يعود إلى انخفاض ريتم ارتفاع معدل التضخم (الذي انتقل من 5% سنة 1998إلى 2,6 % سنة 1999) والذي أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم بنقطة (انتقلت من 9,5 % إلى 8,5 %).

هذا ما يدعونا إلى التفكير بأن مكونات الكتلة النقدية هي نسبيا أقل سيولة وهي ليست نفس الحالة لأن معدل السيولة ارتفع إلى 0,7 في سنة 1999 بالمقارنة مع سنة 1998 رغم التعبئة الكبيرة للادخار من القطاع المصرفي التي تبقى أيضا غير كافية.

تحليل هيكل سيولة الكتلة النقدية يظهر السيطرة الواسعة للودائع تحت الطلب التي تشهد استقرارا نسبيا في الفترة 1994 – 1995 هذه الودائع كانت أكبر من كتلة الأوراق المتداولة ولكن انطلاقا من 1996، فان القيمتين تقتربان وتعملان على اتجاه النسبة بين الأوراق المتداولة والودائع تحت الطلب نحو الواحد.

كما يجب أن نسجل أن نسبة السيولة قد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 1999 بعدما كانت مرتفعة في سنة 1993 وبفضل برامج التعديل الهيكلي المتوالية تمكنت الجزائر من تخفيض السيولة بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام.

أما سيولات الاقتصاد M_3 التي تضم الكتلة النقدية M_2 ,وكذلك ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) يمكن معرفة تطورها بفضل الجدول التالي.[1]

جدول رقم (03) سيولة الاقتصاد M3. **الوحدة مليار دج**

البيان	90	91	92	93	94	95	96	97
الكتلة النقدية M2	343,00	416 ,20	519,90	627,42	723,19	799,6	915,1	1085,5
ودائع (CNEP)	85,5	98,2	118,2	132,0	141,9	148,9	165,4	177,9
سيولات الاقتصاد M3	428,5	514,4	638,1	759,42	865,4	948,5	1080,5	1263,4
معدل التغيير في السيولة	-	85,9	123,7	121,32	106,1	83,1	132	182,9

المصدر: بنك الجزائر.

ومن خلال الجدول المبين أعلاه: يلاحظ أن سيولة الاقتصاد تتزايد من سنة لأخرى وأكبر زيادة لسيولة الاقتصاد كانت من سنة 1996 إلى 1997, والسبب هو زيادة شبه النقود وكذلك زيادة الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بكمية أكبر، وأقل زيادة كانت بين 1994 و 1995 وهي 83,1 مليار دج والسبب هو الزيادة القليلة في قيمة الودائع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

[1] - المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، اعتمادا على المعطيات المستخرجة من بنك الجزائر

Source : rapport sur la situation économique et sociale année 1999

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية: (90-2000)

تطورت مقابلات الكتلة النقدية كما يلي:

مقارنة السنوات السابقة خلال 1997، الموجودات الخارجية الصافية وتحت تأثير زيادة احتياطات الصرف تجمعت لتشكل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي وانتقلت من 19,6 مليار دج في سنة 1993 إلى 60,3 مليار دج في 1997، وهذا يعود إلى أن متوسط سعر برميل البترول كان 19,5 دولار في المتوسط في نهاية 1997 أما مستوى القرض الداخلي يصل إلى 116,5 مليار دج بمعدل هو 8,27 % بالنسبة إلى سنة 1996، هذه الزيادة نشأت أساسا من تطور القروض التي ارتفعت إلى 422 مليار دج بزيادة صافية بـ 50,42 % بالمقارنة مع سنة 1996.

هذه الوضعية تفسر باكتمال عملية تطهير المؤسسات العمومية, لا سيما في السداسي الأول لسنة 1997 عندما قامت الخزينة العمومية بتجسيد إعادة شراء الديون المصرفية غير العاملة وكذلك تطهير وكالات استيراد المنتجات الغذائية التي منحت لها، وتم مبادلتها بسندات حكومية التي بلغت قيمتها 187 مليار دج.

خلال الفترة (1992-1999) نلاحظ تغييرا في هيكل القروض الداخلية. والقروض إلى الدولة التي تمثل 70,5 % من القروض الداخلية في 1993 ولا تمثل أكثر من 36,9 في 1997، وبالمقابل فإن حصة القروض إلى الاقتصاد انتقلت من 29,5 % في 1993 إلى 63,1 % في 1997 هذا التطور في هيكل القروض الداخلية يظهر تحولا حقيقيا في تسيير المالية العامة وسياسة القرض إلى الاقتصاد.

وكما نلاحظ انخفاض الموجودات الخارجية الصافية وزيادة القروض الداخلية، وبالمقارنة لسنة 1997 نلاحظ انخفاض للموجودات الخارجية بأكثر من 61,06 مليار دج بعد انخفاض احتياطات الصرف وتدهور أسعار البترول في سنة 1998 إذ بلغ في السداسي الأول 16 دولار في المتوسط وازدادت حدة الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11,90 دولار في المتوسط وفيما , يتعلق بالقروض الداخلية نسجل زيادة بمعدل 51,60 % وانتقلت من1164,9 مليار دج في سنة 1997 إلى مبلغ 1124,8 مليار دج في سنة 1998, وزيادة القروض الداخلية هي فقط بفعل زيادة قروض للدولة التي انتقلت من 423,6 مليار دج في سنة 1997إلى 542,3 مليار دج في سنة 1998. والذي تطور بمعدل 20,2 % في حين أن قروض للاقتصاد سجلت انخفاضا بـ 3,5 وانتقلت إلى 741,3 مليار دج في 1997إلى 731,1 مليار دج في 1998.

في حين أن سنة 2000 سجلت ارتفاعا محسوسا في الموجودات الخارجية الصافية زيادة بمعدل 3,44 % و انخفاض القروض للدولة و للاقتصاد وبنفس المعدل تقريبا، وهذا يعود لمواصلة أسعار البترول في الارتفاع في السداسي الثاني لسنة 1999الذي بلغ خلاله السعر المتوسط 23 دولار للبرميل، وبالفعل فقد بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول من سنة 2000 و 28,3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى وبلغت الإيرادات من صادرات المحروقات 10,07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000، وهو مبلغ أعلى من

المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9,8 مليار دولار) وقريب من مبلغ سنة 1999 (11,9 مليار دولار).أنظر الشكل رقم (23)

وبلغ مستوى هذه الإيرادات 15,36 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2000[1].

والجدول التالي يوضح معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية.

(1) عبد الوهاب كرمان، محافظ البنك المركزي، مرجع سابق، ص18. التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر و اجتماع مجلس محافظي البنوك المركزية العربية الجزائر 03 سبتمبر 2006.

الجدول رقم(04) تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة (1990 – 2000)

بيـــان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأصول الخارجية	6,535	24,284	22,641	19,618	60,399	26,27	133,949	350,309	280,710	174,5	776,00
- بنك الجزائر	1,216	10,954	15,815	16,086	50,659	15,579	122,359	342,9	278,7	172,6	--
- البنوك التجارية	5,319	13,330	6,826	3,532	9,739	10,718	11,590	7,4	2	1,9	--
القروض الداخلية	167,044	159,904	300,576	527,83	468,5	401,6	280,5	4423,3	542,3	635,9	503,9
قروض للدولة	93,489	94,605	160,449	270,855	246,325	231,90	172,46	99,3	99,3	159,0	---
- بنك الجزائر	43,960	29,680	96,100	210,320	165,817	111,114	43,897	354,6	354,6	386,0	---
- البنوك التجارية	29,595	35,615	44,027	46,661	56,395	58,564	64,187	88,4	88,4	91,0	---
- قروض أخرى	246,978	325,847	335,500	226,249	305,8	565,6	776,8	731,1	731,1	966,3	776,29
قروض للاقتصاد											

المصدر: بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17، ديسمبر 1996، الديوان الوطني للإحصاء + مشروع قانون المالية

شكل رقم (08) تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة (1990-2000).

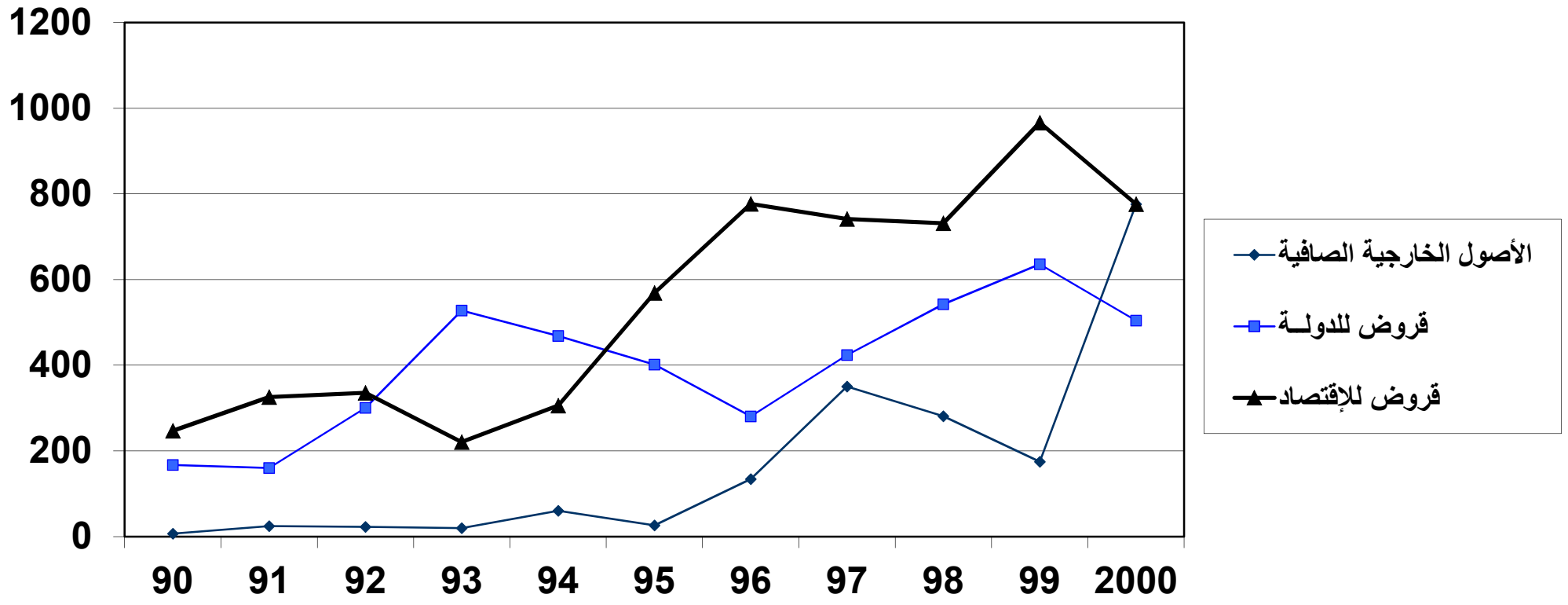

المصدر: مستنتج من الجدول السابق

جدول (**05**): معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية

(%)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الموجودات الخارجية الصافية (%)	208,16	-56,46	109,13	161,84	-17,4	-37,8	3,44
قروض للدولة (%)	-11,21	-14,29	31,11	51,60	20,2	17,3	-20
قروض للاقتصاد (%)	38,87	84,95	37,34	-2,72	-3,5	32,2	-19,67

Source : ONS sur la base des donnés issues de la Banque d'Algérie, Rapport sur la situation économique et sociale Année 1999. P.44.

+ سنة 2000 تم استنتاجها من الجدول السابق (23).

المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل يمكن إيجازها في مراحل ثلاثة حيث نتعرض في المطلب الأول إلى تطور السياسة النقدية في فترة (62-78)، ثم في المطلب الثاني في فترة الثمانينات (82-89) وفي المطلب الثالث الفترة انطلاقا من الإصلاحات (1990).

المطلب الأول: السياسة النقدية (62-78)

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب مشاريع استثمارية حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى مراقبة العرض النقدي وينطبق هذا حتى إلى سنة 1969 وتبنت الجزائر اختيارات اقتصادية وهو نمط التسيير المخطط مركزيا، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، ولقد طبق هذا النموذج في الاقتصاد الذي يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصاد أو بما يسمى اقتصاد الاستدانة [4].

وبصفة عامة يتميز هذا الاقتصاد بالخصائص التالية:

- يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي وذلك لضعف معدل التمويل الذاتي للمؤسسات وضيق أو انعدام السوق المالية ولهذا فهي تلجأ كلية إلى القرض.
- يعمل النظام المصرفي تحت سلطة البنك المركزي، حيث تلجأ البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي، ويعتبرتدخل البنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة.
- تكون المؤسسات مدينة لدى البنوك، والبنوك مدينة لدى البنك المركزي.
- يكون الإنشاء النقدي نموه داخليا، وحسب هذا الاتجاه فإن المقابلات الرئيسية للإصدار النقدي هي القرض المطلوب من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي.
- تكون معدلات الفائدة المطبقة معدلات إدارية.
- يشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في اقتصاديات الاستدانة، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحيد كمية القرض.

ومنه فإن السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات هي سياسة ائتمانية، لأن النظام المالي يستجيب إلى ضرورة ضمان تمويل المؤسسات من خلال القرض، والأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي أيضا القرض [5].

([4]) كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4-9/ماي 1996، أبو ظبي، ص300.

([5]) Ammour Benhalima, Monnaie et régulation monétaire, op. cit.pp. 73. 74.

ومنذ إصدار قانون المالية لسنة 1966 الذي ألغى السقف أو الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي للخزينة العامة، وكان تمويل عجز الميزانية يتم آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري (بنسبة 5 % من الودائع) لسندات الخزينة، ونتج عن هذا دين كبير للخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، وهو ما ذكرناه في صفات اقتصاد الاستدانة، ولقد بلغ هذا الدين في نهاية عام 1989، حوالي 110 مليار دينار تجاه البنك المركزي، و10 مليارات دينار تجاه البنوك التجارية، وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50 % من الدين العمومي المحلي في ذلك التاريخ.

ومن هنا بدأ إخضاع النقد لسياسة الميزانية ولا نقول السياسة النقدية لأنه من المبكر أن نتكلم عنها، وقد انتقلت سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية، وأصبح ذلك مؤكدا في قانون المالية 1971الذي أعيد فيه تنظيم دوائر التمويل وكان اهتمام الدولة ينصب على تمويل الاستثمارات العامة المخططة، والذي حدد ثلاثة أنماط لتمويل الاستمارات المخططة من بينها إعادة الخصم الآلي للقرض متوسط المدى لدى البنك المركزي، وكان دور البنوك التجارية في توزيع مختلف الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقا لقائمة تقدمها وزارة المالية، وقد بدأ في تطبيق آلية إعادة الخصم إنطلاقا من 01 جانفي 1972 إلى 1986 وكان يساوي 2,75 % وهذا المعدل لا يشجع الادخار، وهذا يبرر عدم تحفيز البنوك في جلب الموارد المالية، وإنما كانت البنوك تتجه بطريقة مباشرة وبسيطة إلى إعادة الخصم بطريقة آلية لدى البنك المركزي، وقد كرس الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي الذي وضع الأولوية للقطاع الحقيقي وإخضاع الظواهر النقدية له.

المطلب الثاني: السياسة النقدية (82– 89)

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية الذي كان في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصرفين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985، لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية.

أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضح مهام البنك المركزي والبنوك التجارية وقد أشار في الفقرة 6 من المادة 19 من قانون 86 إلى أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وبالفعل فابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2,75 % إلى 5 % أي ظل ثابتا حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر 1986 معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ 1987، وهكذا أصبح

تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي مايو 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الادخار،كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.

كما نتابع الإصلاح المصرفي عندما صدرت النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك، حيث أدخلت عليها تعديلات لتسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المردودية كما ألغي التوطين المصرفي الوحيد كما تم خروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل و تركت مهمة الوساطة المالية للبنوك، ولكن رغم هذا كله لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية وبروز قواعد جديدة ليترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.

المطلب الثالث: السياسة النقدية انطلاقا من 1990.

لم تعرف أدوات السياسة النقدية وأهدافها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 حيث منح الاستقلالية الحقيقية للنظام المصرفي ومنح وظيفة الوساطة المالية للبنوك كما بين دور النقد والسياسة النقدية ويذلك خرج النظام المصرفي عن كل التدخلات الإدارية في القرارات المصرفية،ومنح البنك المركزي كل الصلاحيات في إدارة النقد والقروض في ظل استقلالية موسعة كما توضحت العلاقة بينه وبين البنوك التجارية ، كما بين هذا القانون علاقة البنك المركزي وبالخزينة العمومية ووضع قيودا زمنية وكمية على التسبيقات الممنوحة لها من البنك المركزي، وهكذا تم الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية من خلال ما يلي:

1- وضع سقف أو حد أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية ومع تحديد زمني واسترجاعها إجباريا خلال كل سنة.

2 – إرجاع ديون الخزينة المتراكمة تجاه البنك المركزي. وفق جدول مدته 15 سنة انطلاقا من 1990

3 – إلغاء الاكتتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

4 - خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنك التجاري.

وقد أسس هذا القانون (10/90) سلطة نقدية تتمتع بالاستقلالية التامة في إعداد السياسة النقدية، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض يعتبر بداية لعمل السياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة.

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر (90-2000):

سنناقش في هذا المبحث أهداف السياسة النقدية في الجزائر، ومدى تحققها خلال فترة التسعينات، ونظرا للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فإن السياسة النقدية تعتبر أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، تحقيق النمو، مكافحة البطالة وتوازن ميزان المدفوعات وهذا ما سنبينه تباعا.

المطلب الأول: استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

مع إصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك بالتحرير التدريجي للتضخم المكبوت، وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9 % في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات، سبب ارتفاع أسعار الواردات وضغط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري .

لم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يشكل في الجزائر أية أولوية للسلطات، ماعدا بعض التصريحات بالإشارة إلى ارتفاع الأسعار ، ولا سيما بيانات مجالس الوزراء التي تكرس في بعض الأحيان للظاهرة، ولكن لا توجد أي خطة خاصة لمكافحة التضخم الهيكلي، لأنه لم يشكل أي عائق كآلية لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة كانت الهدف الأساسي للسياسة اللاتضخمية التي تبقى إذا محققة جدا.

الانشغال الأساسي آنذاك هو تصنيع البلاد، فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القوة الشرائية، إلا أنه لا يمكن نفي مبادرات ذات طبيعة ظرفية قد اتخذت من وقت لآخر، ولكن بدون الوصول إلى نتائج مرضية، ومن الجدير بالذكر بأنه تمت الإشارة للمرة الأولى في القوانين المتعلقة بالمخططات السنواية 1991-1992 إلى مكافحة أسباب التضخم، قانون رقم 90 – 37 الصادر بتاريخ 1990/12/31 ورقم 91-26 المؤرخ في 1991/12/18 للوصول إلى هذا الهدف [6].

فقد عالجت الحكومة العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية مما يؤدي إلى زيادة في عرض النقود وجرى كبت التضخم عن طريق تحديد الأسعار ولكنه في عام 1990 كان أكثر من 50 % من السلع المشكلة للرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت تحديد سقف سعري أ و سقف لهامش الأرباح، والنتيجة كانت هي انتشار نقص السلع.

وفي أوائل التسعينات أقدمت السلطات على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، فارتفع بذلك عجز الميزانية وخسائر المؤسسات العامة، وقد تم تمويل هذه الاختلالات من خلال إصدار نقدي جديد، وأدى هذا كله إلى ارتفاع معدل التضخم, وتم رفع معدل إعادة الخصم ابتداء من 22 ماي 1990 إلى 10,5 % بعد أن كان 7% وهذا

(6) Hamid Bali,Iinfaltion et mal développement en Algérie, O.P.U Algérie , 1993 p.213.

من شـــأنه أن يقلل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل, إلا أن هذه الوســـيلة لم تخفض التضـخم بشـكل كبير ولم تكن لها فعالية قوية نظرا لضـيق السـوق النقدية وكذلك ضـعف انتشـار التعامل بالأوراق التجارية إلا بعد إدخال أدوات أخرى مسـاعدة وتطبيق برامج التعديل الهيكلي ، والجدول التالي يوضـح تغييرات أسعار الاستهلاك

جدول رقم (02-11) تغيرات أسعار الاستهلاك (%)

بيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم (معدل سنوي)	16,70	22,80	31,7	20,50	29,05	29,05	29,78	18,69	5,73	4,64	0,34

Source : Media Bank N° 25 P.9 + internet Banque d'Algérie

شكل رقم (02-12) :تغير أسعار الاستهلاك (90-2000)

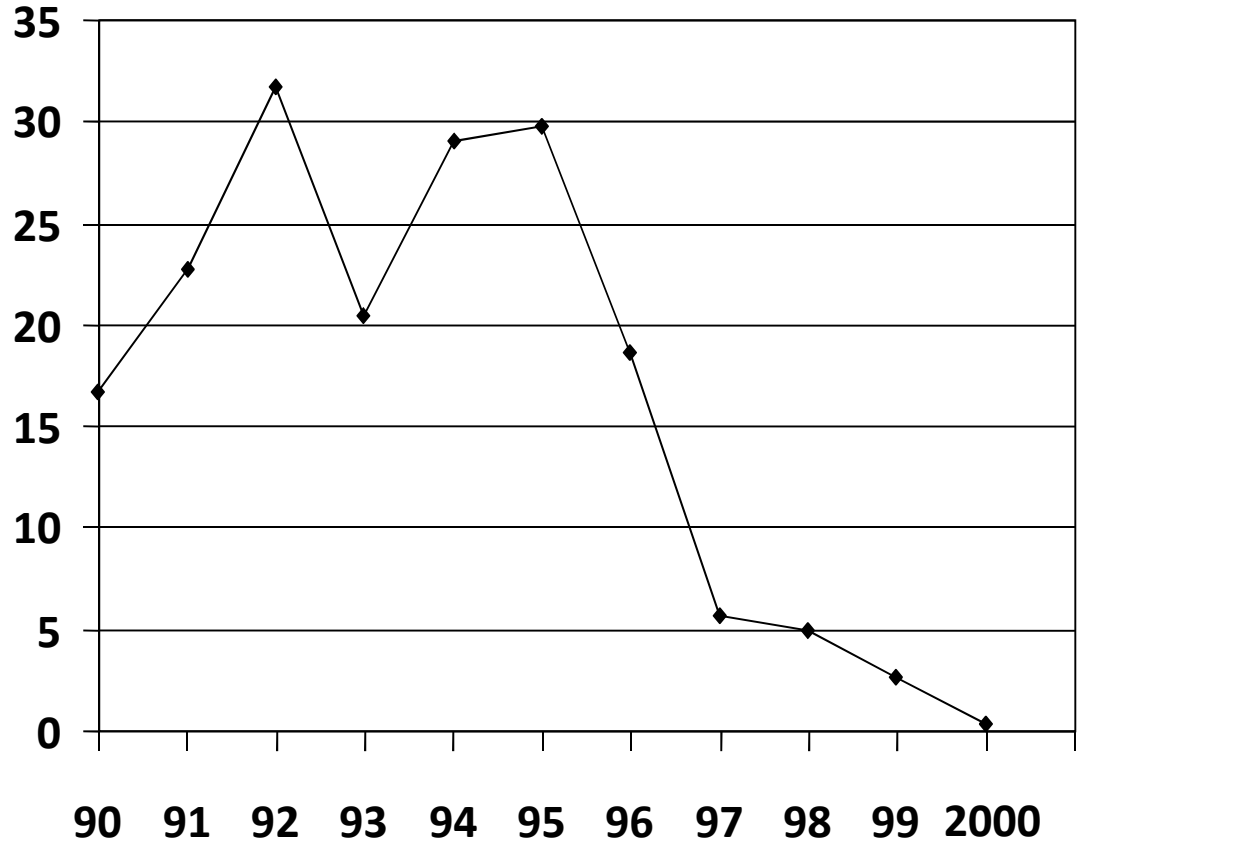

المصدر: مستنتج من الجدول السابق

وانطلاقا من أكتوبر 1991 تم رفع معدل إعادة الخصم إلى 11,5 % إلى غاية أفريل 1994.

وكان المقصود من التدابير الصارمة المتخذة في فترة الاستقرار الجديدة في أفريل 1994 هو تصحيح انحرافات الفترة 91-92 وكانت الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها هي: (7) .

- خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على الكشوف إلى 24%.
- حصر الحد الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية إلى 5% وهي إضافة لمعدل 18,5 % ومن ثم يصبح معدل الفائدة على القروض هو 23,5 %
- رفع معدل الفائدة على التوفير من أجل السكن إلى 10% وجعله 14% في دفاتر التوفير الأخرى.
- رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 5,16 %.

والهدف من هذا البرنامج هو دعم السعر الجديد للعملة الوطنية أي عقب تخفيض قيمته بنسبة 17,40 % في أفريل 1990 والحد من الضغوط التضخمية وخفض مفعول الاستحقاق بإعادة تخصيص موارد لفائدة الاقتصاد.

ولذلك نعرض توسع كتلة الائتمان لتشنج جديد، فقد انخفض معدلها من 8,20 % سنة 1993 إلى 6,6 % سنة 1994 في حين أن الحركة الائتمانية نزعت إلى الارتفاع فيما بين 93-96 مما أدى إلى اللجوء إلى إعادة التمويل من جانب بنك الجزائر مما أدى إلى استقرار معدل التضخم بين سنتي 1994 و 1995 وهو ما جعل البنك المركزي يلجأ أيضا إلى رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ابتداء من 10 أفريل 1994 إلى أوت 1995 وهو أعلى معدل طبقه بنك الجزائر منذ 1972.

أما في سنة 1996فقد شهدت انخفاضا في معدل إعادة الخصم وفي المعدل السنوي للتضخم لأسعار الاستهلاك من 29,78 سنة 1995 إلى 18,7 % وتوالى انخفاض معدل التضخم في سنة 1997 إذ وصل إلى 5,7 % وهذا انخفاض كبير مقابل 1996، وهذا يعود إلى إرادة الحكومة في مواجهة التضخم با لاستناد لبرنامج التعديل الهيكلي واعتماد آليات السوق، واللجوء إلى أدوات السياسية النقدية غير المباشرة وهو ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال 1994، وفرض احتياطي إجباري بمعدل2,5 % يطبق على مجموع الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها (ودائع تحت الطلب، لأجل، دفاتر الادخار، سندات الصندوق ... الخ). للبنوك والمؤسسات المالية (8) ، والتوجه نحو التحكم في التضخم , فحسب مؤشر أسعار الاستهلاك فقد وصل إلى 5,7 % في ديسمبر 1997 مقابل 11,4 % في جوان 1994 و 18,7 % في ديسمبر 1996، هذا الأداء تحقق

(7) مشروع التقدير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص29.

(8) Instruction N° 73-94 du 28 novembre 1994 relatif aux régimes de réserves obligatoires.

بالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك لشهري نوفمبر وديسمبر ويتقارب مستوى تضخم الأسعار نحو ذلك المستوى للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للجزائر وتدعم ذلك باستقرار معدل الصرف [9].

وبفضل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي أفريل 1994 – مارس 1995 تم برنامج التعديل الهيكلي 22 مـــاي 1995 – 21 مـــاي 1998 والإجراءات التي تبعتها تم التحكم في معدل التضخم حتى وصل إلى 2,64 % في 1999 حيث بلغت الكتلة النقدية 1468 مليار دج في نهاية 1999 مقابل 1287 مليار دج في نهاية 1998 أي ما يمثل نسبة نمو قدرها 14 % أقل من النسبة المحلية في 1998 19,1 % وسنة 1997 (18,2)، ويؤكد هذا التراجع في النمو النقدي الرجوع إلى حالة الاســـتقرار الكلي بما فيها اســـتقرار الأســـعار، وبفضـــل زيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة العملة الوطنية، وتقليل اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ارتفع عرض الأموال القابلة للإقراض في الســـوق النقدية البينية في للبنوك 127 مليار دج في نهاية 2000 مقابل 86 مليار جزائري في نهاية ديسمبر 1999، وهذا كله أدى على الانخفاض الكبير في التضخم الذي قدر في سنة 2000

بـ 2,64 % والشكل رقم (24)يوضح التغيرات لإنزلاق المؤشر العام لأسعار الاستهلاك.

(9) Media Bank N° 34- fevrier- mars 1998, P:5.

المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي.

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج عنها آثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات، ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش، لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة.بسبب تخفيض العملة الوطنية

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سلبيا (-0,5 %) في فترة ثمانية سنوات (1986 -1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي 1988 و 1993، ولكنه أصبح موجبا منذ 1995 إذ بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، وبالتالي فإن برنامج التعديل الهيكلي قد حقق أهدافه، وأن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت، وأن السياسة النقدية قبل 1994 لم تحقق هدف النمو ويمكن اعتبارها مرحلة ركود، ولكن انطلاقا من 1994 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي إذ بلغت معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 3,4 % في عامي 1995 – 1996، وبلغ في سنة 1998 5,1 % (نتيجة انطلاق قطاع الصناعة في ذلك السنة والموسم الفلاحي الجيد)، وبلغ 3,2 % في 1999.

ويتأثر تطور الناتج الداخلي الخام بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية، فالاقتصاد الوطني يعتمد على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال المرحلة (1986 – 1993).

وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقية بالناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة وخارج المحروقات، كما لوحظ ازدهارا مترددا ابتداء من سنة 1995 مترجما آثار استقرار الاقتصاد الكلي.

وبالرغم من هذا كله فقد استمر انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما يتطلب المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي.

ويبقى هذا النمو غير كاف للتخفيف من حدة البطالة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطات الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية، الأمر الذي سيرفع من قوتها الشرائية.

وهكذا ينخفض دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعدة عوامل أخرى مهمة تتحكم في عملية النمو الاقتصادي من بينها الصدمات والنقلبات الداخلية والخارجية، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (07) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3,8	5,1	3,3	3,8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي ، سبتمبر 2001، ص 15.

بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن النمو مرتبط بتحسن أسعار النفط وليس نشاطات أخرى في قطاعات اقتصادية.

المطلب الثالث: مكافحة البطالة.

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، ولكن أيضا عبر مجهودات مميزة بالنظر إلى التأخر الكبير في امتصاصها؛ هذا الانتعاش للاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد كلي ومالي مطهر بشكل يعطي للآليات والمؤشرات الاقتصادية في السوق كل الاهمية لفعاليتها في دفع وحركية الموارد الضرورية لنمو مستديم, وهذا يعني إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وإنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين.

وتتطلب هذه الإصلاحات إجراءات هيكلية لإنعاش النمو، أي إنعاش الأعمال الكبرى بواسطة برنامج خاص، حماية وخلق مناصب شغل للشباب، والخوصصة لصالح العمال بدون اعتبار المجالات الطاقوية والفلاحة التي يجب أن تستمر تحويلاتها بهدف الحصول على موارد ومناصب إضافية.

وقبل بداية استعمال السياسة النقدية كان معدل البطالة في الجزائر 10 في المائة وانتقل بعد استعمالها إلى 25 في المائة عندما بلغ عدد العاملين 5,3 مليون وعدد العاطلين 1,8 مليون، وأظهرت نتائج مسح للعمالة في عام 1996 أن معدل البطالة يقدر بحوالي 28 في المائة، ورغم أنه في سنة 1995 حاولت السياسة النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم والاقتراض لزيادة الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تزايد ت البطالة إلى أكثر من 29% في سنة 1997.

وفي غياب الإنعاش الاقتصادي، تم وضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل لتدارك هذه الأوضاع، لكن بالإضافة إلى طابع هذا الإجراءات المؤقت، فإنها ظهرت عاجزة على تلبية الطلب الإضافي على مناصب الشغل

الذي يتقدم به حوالي 250 ألف إلى 300 ألف شخص سنويا [10] والجدول يوضح تطور القوة العاملة النشيطة.

جدول رقم (08) تطور القوة النشيطة **الوحدة مليون**

البيان	1966	1977	1987	1992	1995
العدد الإجمالي للسكان	12,9	16,9	23,0	26,6	28,2
القوة العاملة النشيطة	2,56	3,05	5,34	6,22	7,49
القوة التشغيلية	1,72	2,38	4,2	4,72	5,39
البطالة	0,84	0,67	1,14	1,50	2,10
معدل البطالة %	33,0	22,0	21,4	23,8	28,1

Source : Information sur la conjoncture du 1er Trimestre 1996 N° 20, Nouvember 1996, ONS Algérie P35.

الترتيبات المتخذة لمكافحة البطالة:

أمام تفاقم حالة البطالة التي مست كل فئات العمر سواء تعلق الأمر بعارضي العمل لأول مرة مثل : المتخرجين أصحاب الشهادات من الرجال أو النساء أو العمال المطرودين من عملهم، تم إعداد مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة، وتم الشروع في أربعة برامج تسمى ترقية الشغل وكل منها متوجه إلى فئة أو عدة فئات من البطالين وهي:

أ – التشغيل المأجور بمبادرة محلية، ESIL.

ب – الأشغال ذات المنفعة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة TU PHIMO.

ج – عقود التشغيل المسبق C.P.E

د – برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى M.E

أ – برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL.

منذ بداية 1990تم اتخاذ بعض الإجراءات لإدماج الشاب وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة عن طريق منحهم مناصب شغل بأجر من مبادرة محلية وتهدف إلى مساعدة الشباب البطالين لاكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثنا عشرة شهرا وتتولى الجماعات المحلية تشغيل هؤلاء الشباب بالإضافة إلى عرض مناصب شغل من المؤسسات المحلية والإدارات مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق

(10) مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المرجع السابق،ص:86.

المساعدات على تشغيل الشباب FACJ الذي تحول في سنة 1996 إلى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ التي يتمتع بصلاحيات أكبر من الصندوق السابق ولكن هذا التشغيل مرفوق بشرط منح الشغل الدائم لجزء من الشباب المندمجين في المؤسسات والواقع أن هذا العمل ظل هامشيا ولم يستفيد منه الكثير سوى نسبة تتراوح بين 3 و4 %

وفي سنة 1997 كان عدد الشباب 160185 الذين استفادوا من هذا منهم 8300 فقط في خانة الشغل الدائم (أي سنة 4,5 % من المجموع).

وحسب حصيلة شملت الثلاثي الأول من عام 1998 فإن برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية استفاد منه حوالي 65000 شاب وخصص لهم مبلغ 1 مليار دج أي ما يعادل 15400 دينار لكل منصب شغل.

المناصب المأجورة بمبادرة محلية تشغل في السداسي الأول لسنة 1999 حوالي 92646 شاب لمدة تتراوح بي 1 و 6 أشهر وتكافئ 36000 منصب دائم.

عدد المستفدين يتزايد بـ 22446 أي بزيادة 32%، وهذه المناصب تتركز في الخدمات والإدارة.

ب – برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة TUPHIMO:

هذا البرنامج مماثل للبرنامج السابق من حيث فئة المواطنين ومن حيث طبيعة المناصب التي يعرضها فهي مؤقتة على أنه يتميز من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة مثل أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

وكان عدد المشاريع الممنوحة للمقاولين في السداسي الأول من 1999 يصل إلى 1098 وارتفع بمعدل 14 % بالمقارنة مع السداسي الثاني لسنة 1998.

من جانب التشغيل قرابة 35000 شخص يمكن أن يكونوا لهم مناصب أي حوالي 2,5 مرة أكبر من السداسي الماضي لسنة 1998, والعدد المتوسط للمناصب التي أنشأت لكل المشروع يتجاوز من 15 منصب في معدل كل مشروع في السداسي الثاني لسنة 1998 إلى 32 في السداسي الأول لسنة 1999, ويصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات للسداسي الأول من سنة 1999 إلى 1132 مليار دج مقابل 544 مليون دج في السداسي الثاني لسنة 1998[11]

وتدخل بعض المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي إلى غاية سنة 1999 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق 70000 منصب بشكل دائم مقدر في الفترة 2001 – 2004 [12].

(11) Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale du 1er semestre 1999 CNES p67.

(12)Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale de 1er semestre 2001, CNES P 49.

ج – برنامج عقود الشغل المسبق (CPE):

بدا هذا البرنامج في شهر سبتمبر 1998 ويتوجه إلى الشباب البطالين ذوي الشهادات من الجامعات والبالغين من العمر 19 – 35 سنة أو إلى البطالين الذين سبق لهم وأن التحقوا في البرنامجين السابقين المذكورين، وتبلغ مدة العقد سنة وتتولى تمويله وكالة التنمية الاجتماعية بأموال الخزينة وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل ويساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة في حدود 20% وأجرته تساوي الحد الأدنى للآجر الوطني (6000 دج) وفي السداسي الثاني من عام 1998 تم قبول شغل 7025 عرض شغل.

وسمحت هذه العقود في 30 جوان 1999 بإدخال 5828 شاب متخرج منها ما بين جامعيين وتقيين ساميين، ومعظم المناصب الناشئة كانت في الإدارات حوالي 86 % و 14% في القطاع الاقتصادي وهو ما يعكس غياب الإنعاش الاقتصادي.

في سنة 2000 بلغ عدد المستفيدين من هذه العقود منذ إنشائها 28000 ومعدل الديمومة في المنصب حوالي 12%.

د – برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ السداسي الثاني 1997 وتبرز الحصيلة في 1997/12/31 أن 3670 مقاولة صغرى صارت عمليا تشغل 8280 شخصا، وتم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي خلال 1998.

الحصيلة المستخرجة من الوكالة الوطنية للتشغيل (L'ANSEJ) في 30 جوان 1999 أعطت المعلومات التالية: (13)

عدد الملفات المقبولة تصل إلى 73527 في 30 جوان 1999 يقدر عدد المناصب بـ 209773.

– عدد الاعتمادات للتمويل الذاتي هي 5108 مشروعا قادرا على خلق مناصب شغل 14099.

– العدد الإجمالي للمشاريع التي أعطيت لها الموافقة من التمويل المصرفي يصل إلى 20203 منها 9141 خلال السداسي الأول 1999. تمثل حوالي 20000 منصب.

– العدد المتراكم للمشروعات الممولة ذاتها يصل إلى 5108 في 30 جوان 1999 للسداسي الأول وتم تسجيل 80 مشروعا يمثل 221 منصب.

هـ – القروض الصغرى:

تم الشروع فيها بداية 1999 وهي تتوجه لكل الأشخاص الذين ليس لديهم شغل وتتراوح أعمارهم بين 18-30 عاما وتتمثل في منح قرض مصرفي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير ويتراوح المبلغ بين 5000 – 350.000 دج، ولابد للشخص طالب المساعدة أن يوفر من ماله الخاص على ما لا يقل

(13) Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale de 1er semestre 1999 op cit p, 67

عن 5% من مبلغ القرض المطلوب ومدتها من سنة إلى 5 سنوات وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2% من الفوائد البنكية، وخلق هيئة متخصصة في التمويل الصغير وفي انتظار تنصيب هذه الهيئة، ميزانية الدولة قدرت هذا العمل بمبلغ 1,8 مليار دج لسنة 2001.

وعموما فإن مستوى البطالة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات يستقر حول 28% .

وبالتالي فإن السياسة النقدية تدخل حسب النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة، وفي هذه الفترة تشهد تخفيضات متتالية لمعدل إعادة الخصم ولكن هذا لم ينشط الاستثمار الوطني ولم يحفز الاستثمار الأجنبي لتنشيط الطلب الفعال.

المطلب الرابع: تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف الثمانينات ولكن الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 أظهر عدة إختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة
(85-87)، مما أدى إلى تشجيع ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي، ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990، كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحول نحو اقتصاد السوق فقامت بإبرام اتفاقين تمويليين مع صندوق الدولي في عامي 1989 و 1991 (14)

وفي عام 1991 بدأت أسعار النفط في الانخفاض مرة أخرى، واتسم ميزان المدفوعات بالاختلال حيث حدث خلال هذه الفترة انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض، وارتفع الدين الخارجي إلى 18,4 مليار دولار أمريكي في عام 1985 (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 26,5 مليار دولار أمريكي في عام 1993 أي (63% من إجمالي الناتج المحلي)، كما أن آجال تسديد الديون اتسمت بالمدى القصير، والقروض الجديدة من مصادر وكالات قروض الصادرات قصيرة المدى أيضا(من سنتين إلى ثلاث سنوات) وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة خدمة الدين.

وأمام أزمة اختلال ميزان المدفوعات أو البحث عن التوازنات الخارجية، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أفريل 1994 ومدة الاتفاق (الاستعداد الائتماني) سنة، بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998، وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان

(14) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 102

المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7,3 % في مارس 1994 ونسبة 40,17 % في أفريل من نفس السنة.

وكانت حصيلة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في 1995 رصيد سالب بـــ (- 1902) مليون دولار مقابل (- 1820) في 1994.

وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم وأيضا أسعار البترول (17,57 دولار للبرميل) في 1995 مقابل 16,31 دولار للبرميل في 1994) حدثت زيادة في الواردات بواقع 942 مليون دولار أمريكي وعجز أثر على مداخيل رأس المال وصل (-2080) دولار واستمر ذلك على مستوى حساب رأس المال, ووصل في 1995 إلى (- 6370) مليون دولار، وسمحت إعادة الجدولة باقتصـــاد 478 مليون دولار التي لم تتمكن بالنسبة لهذه السنة من تغطية عجز ميزان المدفوعات الذي وصل (-1462) مليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (09) تطور وضعية ميزان المدفوعات الوحدة: مليون دولار أمريكي

بيـان	1993	1994	1995
رصيد الحساب الجاري	360	-1820	-1902
الصـــادرات	10262	8899	10288
الـــواردات	8206	9158	10100
خدمات بدون عوامل صافية	-1336	-1241	-1320
مداخيل رأس المال الصافي	-1945	-1720	-2080
تحويلات صافيـة	1586	-1400	1310
رصيد حساب رأس المال	-60	-2550	-1340
الاستثمارات الصافية	-2	0	0
قروض ومتوسطة وطويلة صافية	-676	-2550	-1340
تعديلات	618	0	0
رصيد ميزان المدفوعات	301	-4370	-6242
إعادة جدولة الديون	0	4490	4780

Source: Ministère des finances

وظهرت أزمة في النقد الأجنبي في نهاية عام 1993 عندما انخفضت الاحتياطات إلى أقل من 1.5 مليار دولار أي حوالي شهر من الواردات وانتقلت احتياطات الصرف إلى 2,64 مليار دج في 1994 ثم إلى 2,018 مليار دولار في 1995، هذه المبالغ تقدم على التوالي 2,81 شهرا و 2,0 شهرا لواردات السلع والخدمات.

بعد إعادة الجدولة، تقلص معدل خدمة الدين الأجل المتوسط والطويل إلى 48,7 % في 1994 و 40,9 % في 1995، لكن بدون إعادة جدولة الديون هذا المعدل يكون 95,9 % و 94,0 %.

إن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قد تحسن بحوالي 200 مليون دولار في الثلاثي الرابع من سنة 1995 حسب نشرية (conjoncture) التي يصدرها بنك الجزائر.

إن الظرف المواتي لسوق النفط والتوجه نحو تخفيض الواردات وبالارتباط بمتابعة مجهودات الاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي سمح كله بالحصول على فائض تجاري بـ 100 مليون دولار خلال نفس المدة مقابل عجز بـ 180 مليون دولار في الثلاثي السابق حسب توضيح بنك الجزائر واحتياطات الصرف وصلت 2,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر، أي 2.1 شهر لواردات السلع والخدمات مقابل 2 مليار دولار في نهاية سبتمبر 1995.

أشار البنك أيضا بأن الثلاثي الرابع تميز بتخفيف التوترات في سوق الصرف مع تعزيز المرونة في تحديد معدل الصرف".

هذا الأخير وصل حسب النشرية إلى 52,2 دينار لدولار في نهاية ديسمبر 1995 مقابل 50,3 دينار في نهاية سبتمبر من نفس السنة أي "التمهيد للاستقرار" بالاعتماد على سلوك صارم للإجراءات النقدية والمالية لبرنامج الاستقرار .

غير أن إعادة التوازن لسوق الصرف يرتكز على أهمية التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات ونخص بالذكر أساسا إعادة جدولة الدين الخارجي كما توضح النشرية.

إلا أن أهمية هذه التمويلات المبذولة في 1994 و 1995 بسبب فعل التثمين أو التقويم ساهمت في ارتفاع اللجوء للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية 1995 الذي وصل (31,3 مليار دولار) وتراجعت نسبة خدمة الدين بـ 5 نقاط بالمقارنة مع سنة 1994 [15].

أما إيرادات صادرات المحروقات قيمت بـ 6,3 مليار دولار في السداسي في سنة 1997 الثاني منها 600 مليون دولار على الأقل في السداسي الأول، هذا يفسر بظروف نسبيا أقل ملاءمة خلال الستة أشهر الأخيرة للسنة، وهذا يعود إلى تراجع السعر المتوسط للبرميل (19,5 دولار) بالنسبة لمستواه في السداسي الأول (20,12 دولار) وأيضا تراجع أكثر من المستوى الذي وصله في السداسي الثاني من 1996 (23,4 دولار).

(15) Media Bank, N° 24, juin/ juillet 1996 p 12.

استقرت إيرادات البضائع في مستوى السداسي الأول 4 مليار دولار وسجل حساب المعاملات الجارية فائضا بـــ 1,4 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في السداسي الأول، وانخفاض هذا الفائض مرتبط أساسا بانخفاض إيرادات المحروقات في السداسي الثاني من سنة 1997.

حساب رأس المال خارج إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات قد حققا عجزا أقل من السداسي الأول وهو 1,1 مليار دولا, وفي المجموع تستمر إعادة تكوين احتياطات الصرف في السداسي الثاني لتبلغ 1,6 مليار دولار، مستوى أكبر بقليل من مستوى التمويلات الاستثنائية (بطريقة إعادة جدولة الدين الخارجي "1 مليار" ودعم متعدد لميزان المدفوعات 360 مليون دولار). التي تستمر لتساهم في تعزيز الوضعية الخارجية.

وصلت احتياطات الصرف 8,05 مليار دولار في نهاية ديسمبر 1997 (وهي 4 أشهر وتصنف لواردات السلع والخدمات) .

وأخيرا فإن تعزيز الوضعية الخارجية يسمح بتحسين العرض القوي للمعاملات الأجنبية لبنك الجزائر في سوق لصرف ما بين البنوك وهذا يسهم في تقوية التوازن [16].

وفي سنة 1998 انخفض متوسط سعر برميل البترول ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11,90 دولار في المتوسط، وبلغت إيرادات الصادرات 9,8 مليار دولار أي 3,4 مليار أقل مما كنت عليه في عام 1997 ، حيث بلغت 13,2مليار دولار.

كانت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 1998 مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي واستطاعت تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق وسمح ذلك بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول، واستمرت احتياطات الصرف في الزيادة من 8 مليارات دولار في نهاية 1997 إلى 8,9 مليار دولار في ماي 1998 وانخفضت إلى 6,8 مليار دولار في نهاية 1998 أي بانخفاض قدره 2,1 مليار دولار في سبعة أشهر. وانعكس انخفاض الصادرات مباشرة على تسديد خدمة الدين إلى الصادرات والتي بلغت 47 % في 1998 بعدما استقرت في حدود 30% سنتي 1996 و 1997.

إن التدهور المسجل في الوضعية الخارجية في السداسي الثاني من 1998 قد استمر خلال السداسي الأول من 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13,44 دولار، وأمام هذا التدهور قام بنك الجزائر نهاية خلال السداسي الأول من 1999 بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات وكانت التعبئة خلال السداسي الأول من 1999 لتمويلات دعم ميزان المدفوعات، ومع ذلك تواصل انخفاض الاحتياطي إلى أن وصل 4,6 مليار دولار في نهاية جوان 1999 بعد أن كان 6,8 دولار في نهاية 1998, ووصل سعر صرف الدولار

(16) Media Bank, N° 34, Fevrier / Mars 1998 P.4

في نهاية جوان 1999 إلى 68,31 دج في سوق الصرف ما بين البنوك بعد أن كان 60,35 دج في نهاية ديسمبر 1998.

إلا أن السداسي الثاني من سنة 1999 عرف ارتفاعا محسوسا لأسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل ما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل 17,9 دولار. وهكذا ارتفعت إيرادات الصادرات بـ 50% في السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول لتبلغ 11,91 مليار دولار أقل من مستواها سنة 1997وتفوق بـ 2 مليار دولار مستواها في سنة 1998.

وإجمالا فإن الميزان الجاري للمدفوعات الخارجية قد اتسم بالتوازن بعد أن بلغ عجزه 900 مليون دولار في سنة 1998.

أما سنة 2000 فقد تواصل فيها ارتفاع البترول حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول و28,3 خلال الأشهر التسعة الأولى [17] 28,7 مليار دولار للبرميل لسنة 2000.

وفي المجموع فإن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات يبقى مقبولا، وهذا ناتج من زيادة احتياطات الصرف بـ 3,3 مليار دولار خلال، وسجل هذا العام فائضا معتبرا يتوقع أن يكون 4,5 مليار دولار وسجل حساب راس مال خروج رؤوس أموال في إطار تسديد أصل الدين (1,4 مليار في السداسي الثاني) [18]

وعليه فقد سجل الميزان الكلي للمدفوعات الخارجية فائضا بفضل ارتفاع سعر البترول ساهم في توازن سوق الصرف ما بين البنوك وتزايد عرض العملات الأجنبية، كما ساهم في استقرار معدل صرف العملة الوطنية.

(17) عبد الوهاب كيرمان محافظ البنك المركزي، مرجع سابق، ص14.

(18) Media bank N° 55, Aout/ Septembre 2001 p4.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نلخص بعض الاستنتاجات التالية.

1 – تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من المجمع النقدي (M_1) وهي الموجودات أو المتاحات النقدية والتي تتألف من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية الجارية.

2 – وتتكون الكتلة النقدية M_2 التي تمثل عرض النقود بالمفهوم الواسع من M_1 مضافا إليها الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الجزائر في الودائع لأجل، أما السيولة الإجمالية M_3 فهي تضم (M_2) وكل الودائع لأجل في جميع المؤسسات المالية غير المصرفية.

3 – عرفت الكتلة النقدية M_1 تطورا مضطردا فمنذ سنة 1990 تمثل النقود الائتمانية في M_1 نسبة تتروح بين (30 % - 39 %) وكانت النسبة 39% هي الوحيدة التي بلغتها في 1990 وبعدها تناقصت لتستقر في حدود 29% في سنة 2000.

أما نسبة النقود الكتابية تتشابه مع نسبة النقود الائتمانية فهي تتروح بين 30 – 40 % وبلغت النسبة 40% في سنتي 1990-1991 فقط وبعدها انخفضت حتى وصلت نسبة 33% في 2000.

أما شبه النقود فتتروح نسبتها في الكتلة النقدية M_2 من 21% - 37% فأقلها كانت في 1990 وأعلاها كانت في سنة 2000.

4 – أما مقابلات الكتلة النقدية فكانت تطوراتها تخضع لمداخيل الصادرات والتي تتأثر بأسعار النفط وبالقروض للاقتصاد والخزينة، فمن ناحية الموجودات الخارجية فأكبر تطور لها بالنسب كان في سنتي 1996-1997 وهذا يفسر بأنه في هذين السنتين كانت الجزائر ملتزمة ببرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وقد تحصلت على تسهيلات، بينما الانتكاسة الكبيرة كانت في سنة 1995 والمخرج من الوضعية الخارجية المتفاقمة كان في سنة 2000 عندما بدأت أسعار النفط في ارتفاع وخروج الجزائر من الضغوطات المالية.

أما تطور القروض للدولة فكان أكبر في سنوات 97-98-99 وأقله في 94-95-96 وأما القروض للاقتصاد فكانت الزيادات كبيرة ما عدا في سنة 79 و 98، 2000.

5 – مرت السياسة النقدية بعدة مراحل منها:

مرحلة (62-78): التي تميزت بضعف الطلب على القروض المصرفية وغياب مراقبة العرض النقدي نتيجة الاختيار الاشتراكي الذي يركز على تنفيذ الخطة.

أما مرحلة (82-89): فقد تميزت ببداية الإصلاح المصرفي لتهيئة عمل السياسة النقدية فمنذ الثمانينات تم إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة وتزايدت فيما بعد.,أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي وضح مهام ودور البنك المركزي، وخاصة في تسيير أدوات السياسة النقدية وانطلاقا من 1990 أي بعد صدور القانون 90-

10 الذي أوضح دور ومهام وعلاقات بنك الجزائر والبنوك التجارية والخزينة والمؤسسات المالية غير المصرفية وهو أفضل من قانون 86 لأن هذا الأخير تم إصداره ولكن في ظل نظام مخطط.

6 – أهداف السياسة النقدية في الجزائر لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية في أي بلد آخر وخاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، ومعدل النمو ومكافحة البطالة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وقد تحققت معظم هذه الأهداف في فترة 90-2000 ما عدا هدف مكافحة البطالة، فإن السياسة النقدية لم تستطيع تحقيق ذلك لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، وحل الكثير من المؤسسات، وانعدام سياسة وطنية لحل مشكلة البطالة، أما التضخم فقد تم السيطرة عليه كلية وبقي منخفضا في حدود أقل من 4% لحد الآن وهذا مؤشر إيجابي، أما تحقيق معدل نمو عال فقد تحقق ذلك خلال فترة التعديل الهيكلي ولكن لم يلبث حتى انخفض بسبب تقلبات أسعار البترول، وهذا ما ينطبق أيضا على هدف توازن ميزان المدفوعات حيث يرتبط هذا الهدف مع الصادرات وهذا أمر صعب في ظل انخفاض أسعار النفط واعتماد عليه كمصدر وحيد.

خاتمة عامة

لقد شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات لتغيرات كانت تعبر في كل مرة عن الخيارات الأيديولوجية والتوجهات الاقتصادية للدولة الجزائرية .

صحيح كانت هناك ظروف اقتصادية معينة أو اختلالات في المنظومة المصرفية أدت الى تدخل المشرع لمراجعة الأليات القانونية والتنظيمية المسيرة للقطاع المصرفي غير أنه كان جديرا بالسلطات المختصة القيام بعملية تقييم شاملة وبصفة عقلانية قبل القيام بإلغاء قانون معين والتفكير في استبداله بآخر ، فالقوانين التي وضعت في مختلف المراحل كانت نتائج تجارب ناجحة في بلدان أخرى طورت منظومتها المصرفية بنفس الآليات القانونية ،فالمشكل في النهوض ولكن في الظروف المادية والموارد البشرية الموجهة لتطبيقها .

وفي هذا الصدد قمت باعطاء نبذة تاريخية عن بداية تكوين النظام المصرفي الجزائري ، وكذا الإصلاحات التي مسته ، خاصة إصلاحات (1986 – 1990) ، الى أن تعرضت الى تقييم الجهاز المصرفي بعد الإصلاحات التي طالته وهذا كله في الفصل الأول.

أما الفصل الثاني : خصص لدراسة تطور السياسة النقدية وأهدافها في الجزائر، ثم مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها وهذا بين (1990-2000) ، ولكن نستطيع القول أن نظامنا المصرفي لا زالت تشوبه بعض النقائص منها :

1. تغطية ضعيفة للتراب الوطني .
2. البطأ في معالجة ملفات القرض .
3. رداءة الخدمات البنكية .
4. سيطرة البنوك العمومية على النشاط البنكي .
5. ضعف الجهاز المعلوماتي لدى البنوك .

إن هذا الواقع يتطلب من المصارف العمل أكثر من أجل مواكبة الديناميكية السائدة في العمل المصرفي .

فالعمل المصرفي الموسوم بالحركية الدائمة وبالتطور المتسارع يتطلب من جهة التجديد الدائم في وسائل العمل خاصة التكنولوجية منها وفي الرفع من مستوى الإطار البشري للمهن المصرفية ومن جهة أخرى العمل على تقديم أرقى الخدمات المصرفية .

قائمة المصادر
والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار الزهوان للنشر ،الطبعة الأولى، عمان، 1993.

2. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والأسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

3. بشير عباس العلاق، إدارة المصارف مدخل وظيفي، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.

4. ثامر البكري، أحمد الرحومي، تسويق الخدمات المالية، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

5. حسام فتحي أبو طعيمة، الإعلان وسلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق، ط1 دار الفارق للنشر الأردن، 2007.

6. خالد بن عبد الرحمن، سلوك المستهلك، الطبعة 3، الجريسي للنشر والتوزيع، الرياض، 2006.

7. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن،عمان، 2000.

8. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

9. زياد سليم رمضان ، البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.

10. زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار النشر الحلي للحقوق،الطبعة الثانية، مصر،سنة2006.

11. سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 1996.

12. شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.

13. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

14. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية الدار الجامعية، 1991.

15. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000.

16.عبد المطلب عبد الله، العولمة اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

17.عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر و التوزيع الأردن، 2008.

18.عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.

19.فلاح الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر،الأردن، 2000.

20.فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن 2000.

21.محمد سعيد أنوار سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

ب– المجلات العلمية.

1. عايشي كمال، ***أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية***، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، سنة 2006م، العدد (10)، ص، ص: 333- 355.
2. عبد الرزاق حبار، ***تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري***، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، سنة 2013م، العدد (09)، ص، ص: 54- 62.
3. سليمان ناصرو آدم حديدي، ***تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟*** "، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، سنة 2015، العدد الثاني (02)، ص، ص: 13- 28.

ت– الرسائل الجامعية.

1. بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2006م.
2. بن أشنهو فريدة، **الإصلاحات البنكية في الجزائر، تطور، واقع وآفاق،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2015م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Ammour Benhalima. (1997), Le Systeme Bancaire Algerien, Texte et Real, ed. Dahleb.

2. Bouadam Kamel & Meliani Hakim. (2005), **Quelles Visions Stratégiques pour la Réforme Bancaire en Algérie,** *Revue des Sciences Humaines- Université- Mohamed Khider Biskra*, N 7 (2005), pp: 39 – 56.

3. Bouyacoub F. (1996), le risque de crédit et sa gestion, MediaBank, n° 24, juin/juillet, Alger.

4. Channon. (1992), Bank Strategic Management and Marketing, Manchester University, John and sons Ltd.

5. Estelle Brack. (2008), **L'Algérie doit relever le défi bancaire pour poursuivre sa croissance**, *Banque Stratégie n° 265, Décembre 2008*, pp: 04 – 06.

6. HENNI Amina. (2016), **Les déterminants de l'efficience des banques en Algérie de 2004 à 2013**, *Les Cahiers du MECAS,.N° 13/ Juin 2016*, pp: 251 – 268.

7. Mustapha Baba-Ahmed. (2007), **LE Secteur Financier En Algérie : Une Reforme Inachevée**, *Finance & Bien Commun 2007/3 (N° 28-29),* pp : 130-138.

8. Olivia Marsaud. (2005), Le System Bancaire en Algérie, Afrik.Com, article consulté le (30/5/2018), disponible à : http://www.afrik.com/article8557.html .

9. Sylvie De Caussergues. (1992), gestion de la banque, Edition Dunod, Paris.

Loi et Règlementations :

1. - Loi No 90-10 Du 14 Avril 1990, Relative A La Monnaie et au Crédit**.**

2. La loi 86/12 de 19/08/1986 Relative sur Régime de Banques et de Crédit.

3. Ordonnance Nº03-11 du 26 out 2003, Relative a la Monnaie et au Crédit.